



أثر آليات المراقبة الخارجية على العلاقة بين الثقة الإدارية الزائدة وإدارة الأرباح (دراسة إمبريقية على شركات المساهمة المصرية)

إعداد

د. سعد السيد حسن الشتري

أستاذ المحاسبة المساعد - كلية التجارة - جامعة الزقازيق

sdsHERTY@gmail.com

هيام فكري أحمد

مدرس المحاسبة - كلية التجارة - جامعة الزقازيق

ziad.shaker2013@gmail.com

فاطمة مدني رجب محمد

معيدة بقسم المحاسبة - كلية التجارة - جامعة الزقازيق

f2a31t@gmail.com

مجلة البحوث التجارية - كلية التجارة جامعة الزقازيق

المجلد السادس والأربعون - العدد الثاني أبريل 2024

رابط المجلة: <https://zcom.journals.ekb.eg/>

الملخص

استهدفت الدراسة الحالية اختبار أثر آليات المراقبة الخارجية على العلاقة بين الثقة الإدارية الزائدة وإدارة الأرباح، بسبب تباين نتائج الدراسات التي تناولت علاقة الثقة الإدارية الزائدة بإدارة الأرباح، وذلك لعينة من الشركات المسجلة في سوق الأوراق المالية المصرية والتي بلغت 50 شركة وذلك خلال الفترة من 2009-2019 بعدد مشاهدات قدرها 513 مشاهدة، وتم قياس إدارة الأرباح كمتغير تابع من خلال كل من الاستحقاقات المقدرة بنموذج جونز المعدل (Dechow et al., 1995) وإدارة الأنشطة الحقيقية المقدرة بنموذج (Roychowdhury, 2006) كما تم قياس الثقة الإدارية الزائدة كمتغير مستقل بواسطة متغير وهمي يتم إعطائه القيمة (واحد) لو كانت نسبة النفقات الرأسمالية على اجمالي الاصول للشركة أكبر من الوسيط للعينة ككل، وإعطاء القيمة (صفر) بخلاف ذلك، وقياس آليات المراقبة الخارجية (جودة المراجعة الخارجية - تغطية المحللين الماليين - الملكية المؤسسية) حيث قيست جودة المراجعة بمقياسين حجم مكتب المراجعة والتخصص القطاعي لمكتب المراجعة، وقيست تغطية المحللين الماليين بعدد المحللين الماليين التابعين للشركة، كما قيست الملكية المؤسسية بنسبة ملكية المؤسسات في أسهم الشركة، وتم الاعتماد علي نموذج الانحدار المتعدد لاختبار العلاقة بين المتغيرات، وتم صياغة نموذجين للبحث في البيئة المصرية، أولهما بدلالة إدارة الاستحقاقات والثاني بدلالة إدارة الأنشطة الحقيقية، وأشارت النتائج إلي وجود تأثير معنوي للتخصص القطاعي لمكتب المراجعة علي العلاقة بين الثقة الإدارية الزائدة وإدارة الأرباح بالاستحقاقات، فحين يوجد تأثير معنوي لحجم مكتب المراجعة علي العلاقة بين الثقة الإدارية وإدارة الأنشطة الحقيقية دون إدارة الأرباح بالاستحقاقات، و عدم وجود تأثير لكلا من تغطية المحللين الماليين و الملكية المؤسسية علي العلاقة بين الثقة الإدارية الزائدة وإدارة الأرباح.

المصطلحات الرئيسية: آليات المراقبة الخارجية، الثقة الإدارية الزائدة، إدارة الأرباح، تغطية المحللين، الملكية المؤسسية، جودة المراجعة الخارجية.

مقدمة ومشكلة البحث:

تعد التقارير المالية من أهم مصادر المعلومات التي يعتمد عليها المستثمرون والمقرضون عند اتخاذ قراراتهم الاستثمارية والائتمانية، لذا يجب أن تحتوي التقارير المالية على معلومات محايدة وعادلة عن الوضع الحقيقي للمنشأة، فالمعلومات المضللة من المؤكد أن تقلل من أهمية التقارير المالية وما تحتويه من معلومات (حماد، 2006). ونتيجة انفصال الملكية عن الإدارة وعدم تماثل المعلومات المتاحة للمديرين والمساهمين، فقد يسعى المديرون الذين يحاولون تعظيم مصالحهم الشخصية إلى اتخاذ قرارات استثمارية ليست في مصلحة المساهمين وذلك في سبيل تحقيق الإدارة لمنافع خاصة مثل بناء الامبراطورية والتحسين الإداري (Lai and Liu, 2018)، فيتم تعيين المديرين التنفيذيين مع توقع اتخاذ قرارات إدارية معقولة لزيادة قيمة حقوق المساهمين، وتتيح المعلومات الواردة في التقارير المالية للمستخدمين الخارجيين تقييم مدى فعالية المدير التنفيذي في تحقيق جودة تلك المعلومات، كما تعتبر مجالس الإدارة أن الأداء التشغيلي هو أحد أهم العوامل في تقدير ما إذا كان سيتم إنهاء توظيف المديرين التنفيذيين الأقل خبرة أم لا، مما يوفر حافزاً للمديرين التنفيذيين للإبلاغ عن أداء تشغيلي أفضل (Armstrong, 2010)، بالإضافة إلى أنهم يهتمون أيضاً بالأرقام المحاسبية والأرباح على وجه الخصوص، لأن حوافز التعويض الخاصة بهم ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالأرباح المفصح عنها (Habib and Hossain, 2013).

وهو ما يعني زيادة احتمالية التلاعب بالأرباح من قبل المديرين التنفيذيين الذين ترتبط تعويضاتهم بخيارات الأرباح والأسهم بحيث يتخذون الإجراءات المحاسبية التي تساعد على زيادة مكافأتهم، بل والتأثير على كبار المسؤولين الماليين للمشاركة في التلاعب بالأدوات المحاسبية لخداع السوق بما يتوافق مع مصالحهم (Mei et al., 2011)، وهو ما يتم في منشآت الأعمال من خلال التلاعب والتحرير المتعمد في البيانات المحاسبية للتأثير على النتائج المالية المرغوب التقرير عنها لتلك المنشآت وأدى ذلك إلى حدوث العديد من حالات التعثر والانهيارات والفضائح المالية لكبري شركات المساهمة (حسين، 2015).

وفي هذا الصدد وفي ضوء الاهتمام في الآونة الأخيرة بعلم التمويل السلوكي كأحد فروع علم التمويل الذي يجمع بين نظريات علم النفس مع النظريات التقليدية للتمويل والاقتصاد، والذي على أثره تم دراسة تأثير الجوانب السلوكية على فعالية العديد من القرارات، وفي ضوء الدور الهام للمديرين التنفيذيين في صياغة وتنفيذ العديد من السياسات والخيارات الاستراتيجية (Manner, 2010)، فقد عملت العديد من الأدبيات

المحاسبية على تفسير إدارة الأرباح من خلال الثقة الزائدة للمديرين التنفيذيين Overconfident CEO كواحدة من التحيزات السلوكية الأكثر انتشارا في مجال اتخاذ القرارات. وقد أشار (Skala, 2008) إلى أن الخصائص السلوكية للمدير التنفيذي كالإفراط في الثقة تلعب دورا هاما في اتخاذ القرارات المتعلقة بسياسة الشركة مثل التمويل وتوزيعات الأرباح، بحيث يظهر المدراء المفرطون في الثقة تحيزا في الإسناد الذاتي أي أنهم يحصلون على الكثير من الائتمان عن طريق اسناد النجاح إلى قدرتهم الخاصة، بينما يرجعون الفشل إلى سوء الحظ (Gervais and Odean, 2001). لأن الأشخاص المتفائلين يعتقدون أن الأحداث الإيجابية من المرجح أن تحدث لهم أكثر من غيرهم، والعكس ينطبق على الأحداث السلبية (Weinstein, 1980).

وأشار (Russo and Schoemaker, 1992) نتيجة اختبارهما عواقب الإفراط في الثقة لدى المديرين في اتخاذ القرارات، إلى أن هناك أثرا سلبيا للثقة المفرطة على جودة القرارات التي يتخذها المديرون لأن الثقة الزائدة تقلل من القدرة على اتخاذ قرارات صائبة وتدفعهم إلى المبالغة في تقدير العوائد المستقبلية أو التدفقات النقدية من المشاريع أو الأصول الحالية (المبالغة في الأرباح) والتي تعتبر نوع من أنواع إدارة الأرباح، وهوما يتفق مع كل (Schrand and Zechman, 2012)، فحين أشار (Salehi et al., 2020) أن الثقة الادارية الزائدة ترتبط بعلاقة سالبة مع إدارة الأرباح، وأن المديرين غير المفرطين في الثقة يؤمنون بضعف في قدراتهم، ولضمان أن نتائج المنشأة تحقق رضا المستخدمين الخارجيين مثل المحللين الماليين فإنهم يقومون بإدارة الأرباح بشكل انتهازى، بالإضافة إلي أن المديرين المفرطين في الثقة لا يفضلون إدارة الأنشطة الحقيقية لأنها لا تزيد من قيمة المنشأة علي المدى الطويل بل تعمل علي تدهورها.

ويحاول البحث الحالي تفسير ما سبق بوجود عوامل أخرى قد يكون لها أثر ما في العلاقة محل الاهتمام، لذا فإن التساؤل الأخرى بالبحث والدراسة ليس عن علاقة الثقة الإدارية الزائدة بإدارة الأرباح بقدر ما هو البحث عن ماهية العوامل المنظمة لتلك لعلاقة في سوق الأوراق المالية المصرية.

في هذ الصدد، وفي ضوء التباين المذكور في هذا الشأن، فقد أشار (Ahmed and Duellman, 2013) إلى أن آليات المراقبة الخارجية قد تخفف من التأثير السلبي للثقة المفرطة، وهو ما يتفق مع دراسة (Park and Chung, 2017) التي توصلت إلى أن أدوات المراقبة - متمثلة في الملكية المؤسسية - تخفف من

تأثيرات المديرين التنفيذيين المفرطين في الثقة، وهو ما يدل على تزايد اهتمام الباحثين بالمراقبة بواسطة المستثمرين المؤسسين كأحد آليات المراقبة الخارجية لما لهم من تأثير على ادارة الشركة. ويرى (Heaton, 2002) أن الملكية المؤسسية تخفف من آثار الثقة المفرطة للمديرين التنفيذيين من خلال الحد من الاعتراف المبكر بالأرباح وحثهم على سياسة التحفظ، وهذا يشير إلى أن مراقبة الملكية المؤسسية يمكن أن تخفف من العلاقة الموجبة بين الثقة الادارية المفرطة وإدارة الأرباح؛ وذلك من خلال ما يتوافر لديها من القدرات والفرص المناسبة لمراقبة المديرين.

وفي ذات السياق، وباعتبار المراجعة الخارجية أحد أدوات المراقبة الخارجية، حيث تقوم باستعراض شامل للدفاتر والسجلات المحاسبية بالمنشأة، بواسطة موظفون لا ينتمون لهذه المنشأة (أحمد، 2017)، وأن المراجع الخارجي في تخطيط واجباته يأخذ في تصوره الثقة الإدارية المفرطة للمدير التنفيذي، وانها ستزيد من مخاطر المراجعة، وبالتالي يعمل على زيادة نطاق المراجعة (Duellman et al., 2015)، ومن ثم فإن البحث الحالي يقترح جودة المراجعة الخارجية كأحد المتغيرات المنظمة في هذا الشأن، وهو ما اختبره بالفعل إمبريقيا (Sutrisno, 2019) وإن كان قد توصل إلى أن حجم شركة المراجعة كأحد مقاييس الجودة هنا لا يؤثر على العلاقة بين الثقة الادارية الزائدة وادارة الأرباح.

وفي إطار محاولة التوصل لمتغيرات منظمة للعلاقة محل الاهتمام – الثقة الزائدة وإدارة الأرباح – وفي ضوء ما أشارت إليه بعض الدراسات من اعتبار المحللين الماليين أداة رقابية هامة من خلال تتابعهم للشركات (Degeorge et al., 2013)، فإن البحث الحالي يقترح أن تكون تغطية المحللين الماليين متغيراً منظماً ثالثاً لتلك للعلاقة. حيث يعتمد المستثمرون على المحللين الماليين في توجيه سلوكهم، من خلال جمع ومعالجة وتفسير ونشر المعلومات حول الشؤون المالية للشركات والقرارات الاستراتيجية واتجاهات الصناعة، وذلك من خلال إصدار احكام موجزة عن الشركات التي يتبعونها (Rao et al., 2001)، وتتضمن هذه الأحكام توصيات تتعلق بشراء أو بيع أو الاحتفاظ بالأوراق المالية (Ryan and Taffler, 2000)، بحيث تحصل الشركات التي يتابعها عدد أكبر من المحللين (تغطية أكبر) على مستوى عالي من الدعاية والضغط الاعلامي ومن ثم رقابة أكثر (Johnson et al, 2003)، وأشار (Degeorge et al., 2013) إلى أن الشركات التي يتابعها محللون ماليون أكثر تكون أقل تلاعباً بالأرباح من غيرها، فهم لديهم العديد من مهارات التحليل، الأمر الذي يجعلهم أداة رقابية هامة (Degeorge et al., 2013; Degeorge et al., 2013).

(Healy and Dyck et al., 2010)، ولذا تعمل تغطية المحللين كآلية مراقبة خارجية في الحد من مشكلات الوكالة ومن عدم تماثل المعلومات بين المديرين وحملة الأسهم والتلاعب والتحرير في التقارير المالية (Gentry and Shen, 2012).

في ضوء ما سبق، تنشأ الحاجة لدراسة الأثر المنظم لآليات المراقبة الخارجية لتفسير هذا التباين والتضارب في الأدلة: فهل هناك تأثير لأدوات المراقبة الخارجية - تحديداً: تغطية المحللين، الملكية المؤسسية، جودة المراجعة الخارجية - على العلاقة بين الثقة الإدارية الزائدة وإدارة الأرباح في سوق الأوراق المالية المصرية؟

هدف البحث:

في ضوء مشكلة البحث، يتمثل هدف البحث في اختبار مجموعة من المتغيرات المنظمة، تحديداً (تغطية المحللين الماليين، الملكية المؤسسية، جودة المراجعة الخارجية)، لعلاقة الثقة الإدارية الزائدة وإدارة الأرباح في السوق المالية المصرية، في محاولة لتفسير التناقض في نتائج الدراسات السابقة في هذا الشأن من ناحية، وللتحقق من الدور الرقابي للمتغيرات المنظمة من عدمه من ناحية أخرى.

أهمية البحث:

اهتمت معظم الدراسات السابقة بالأثر الأساسي للثقة الإدارية الزائدة على إدارة الأرباح، دون الاهتمام بالعوامل المنظمة لتلك العلاقة، وهو ما يعمل البحث الحالي على اختباره، خاصة في ظل تباين نتائج الدراسات في هذا الشأن، مما قد يعطي الدراسة الحالية بعداً إضافياً عن الدراسات السابقة، من خلال محاولة تفسير أسباب تضارب النتائج.

في ضوء النقطة السابقة تعد هذه الدراسة من أوائل الدراسات في البيئة المصرية - على حد علم الباحثة - التي تتناول أثر آليات المراقبة الخارجية كمتغير منظم للعلاقة بين الثقة الإدارية الزائدة وإدارة الأرباح. وتقوم بالتحقق من الدور الرقابي المحتمل للمتغيرات المنظمة من عدمه في البيئة المصرية.

حدود الدراسة:

(1) استبعاد الشركات التي تنتمي لقطاعي البنوك والخدمات المالية لاختلاف طبيعة أنشطتهما وتقاريرهما المالية عن باقي القطاعات.

(2) استبعاد شركات القطاع العام التي تخضع للمراجعة بواسطة الجهاز المركزي للمحاسبات بشكل منفرد، لاستخدام مقياس التخصص القطاعي لمكتب المراجعة في حساب جودة المراجعة الخارجية.

(3) توافر تقارير السنوية للشركة خلال فترة الدراسة.

(4) تعتمد الدراسة على آليات المراقبة الخارجية (الملكية المؤسسية - الملكية الحكومية - الملكية الأجنبية - المراجعة الخارجية - تغطية المحللين الماليين) ولكنه سيتم استبعاد الملكية الحكومية لأن الشركات التي تتابعها ملكية حكومية يتم مراقبتها بواسطة الجهاز المركزي للمحاسبات وهذا يتنافى مع البند رقم 2 السابق ذكره، وتستبعد أيضاً الملكية الأجنبية لعدم توافر عينة كافية من الملكية الأجنبية في البيئة المصرية توافق مع الشروط السابقة.

خطة البحث:

القسم الأول: الإطار النظري وما يدعمه من دراسات سابقة.

القسم الثاني: الدراسة الإمبريقية.

القسم الثالث: تفسير النتائج.

القسم الأول: الإطار النظري

تعد ظاهراً إدارة الأرباح من الظواهر الهامة والتي لها انعكاسات هامة على جودة العديد من القرارات في الأسواق المالية، لذا اهتمت العديد من الأدبيات بدراسة العوامل الحاكمة لها: وفي ضوء تأثير الجوانب السلوكية على فعالية العديد من القرارات، فالثقة الإدارية كأحد تلك الجوانب بما لها من انعكاس سلبي على إدارة الأرباح قد تمثل تلك العوامل، وفي ضوء تباين الدراسات السابقة حول علاقة الثقة الإدارية الزائدة بإدارة الأرباح، مع إشارات تحقق نتائج إيجابية في حالة اقتران الثقة بمتغيرات أخرى، يعطي أولوية لاختبار الدور المنظم لتلك المتغيرات، وفي ضوء ذلك عملت الباحثة على تقسيم البحث كما يلي:

أولاً: إدارة الأرباح ماهية وتفسيرات:

1- مفهوم إدارة الأرباح:

تعددت التعريفات الخاصة بإدارة الأرباح في الأدبيات المحاسبية، فقد أشارت دراسة (schipper, 1989) والذي تعتبر أول من عرفها إلى أنها عملية تدخل متعدد وهاذف من قبل الإدارة في عملية إعداد التقارير

المالية بهدف الحصول على بعض المنافع والمكاسب الخاصة. وعرفها (Fields, et al., 2001) أنها استخدام المديرون للمرونة المحاسبية المتاحة لهم في تعديل الأرقام المحاسبية إما لتعظيم مصالحهم أو مصالح المنشأة. وأشار (Beuselinck et al. 2019) إلى أن إدارة الأرباح تحدث عندما يعرض المديرون القوائم والتقارير المالية وفقاً لأحكامهم وتقديراتهم الشخصية، وذلك إما لغرض تضليل أصحاب المصالح عن الأداء المالي الذي يعكس الوضع الحقيقي للمنشأة، أو للتأثير على النتائج التعاقدية التي تعتمد على الأرقام المحاسبية المنشورة. وهو مفهوم يتسع ليشمل على مجموعة من الممارسات المحاسبية المختلفة، منها ما هو يتماشى مع المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً، والذي يمثل ممارسات محاسبية عادية، ومنها ما يمثل ممارسات متحفظة ومنها ما هو خارج عن هذا الإطار ويصل إلى الممارسات غير المقبولة، وهو ما يمارس لأغراض الأعمال الاحتيالية، وذلك لإخفاء النتائج الحقيقية لأداء المنشأة الاقتصادية (عبد الفتاح، 2017).

وبناء عليه يمكن تعريف إدارة الأرباح بأنها اتخاذ الإدارة خطوات واعية لتأثير على رقم الربح الموضح عنه في التقارير المالية باستخدام الأساليب المختلفة إما عن طريق الاستحقاقات الاختيارية المتمثلة لها في الإجراءات والطرق المحاسبية المختلفة المتاحة لها من خلال مرونة المبادئ والمعايير المحاسبية أو الأنشطة الحقيقية للمنشأة، بشكل قانوني وغير قانوني، بهدف التأثير على قرارات مستخدمي المعلومات المحاسبية بما يحقق لها مصالحها أو لتحسين أداء المنشأة.

2- مداخل وأشكال إدارة الأرباح:

■ إدارة الأنشطة الحقيقية.

عرفها (Roychowdhury, 2006) بأنها إجراءات إدارية منحرفة عن الحقيقة بهدف تضليل أصحاب المصالح وتحقيق الإدارة أهدافها، من خلال التحكم في توقيت حدوث بعض الأنشطة المتعلقة بالعمليات التشغيلية والتمويلية والاستثمارية للتأثير على الأرقام المحاسبية الموضح عنها من خلال الممارسات التشغيلية المتاحة لها (Wilson, 2013).

■ إدارة الأرباح بالاستحقاقات:

تتمكن الإدارة من التأثير على رقم الربح الموضح عنه في التقارير المالية ولا يؤثر على التدفقات النقدية، من خلال الاختيار بين الطرق والسياسات المحاسبية التي توفرها لهم مرونة المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً

عاماً، وتنقسم إدارة الأرباح بالاستحقاقات إلى ثلاثة أنواع (Jones, 1991; Dechow et al., 1995) من خلال قيام الإدارة بتقدير العديد من البنود إما بالزيادة أو النقصان وفقاً لمصالحها، مثل تقدير المخصصات والديون المشكوك في تحصيلها و تقدير العمر الاقتصادي للأصول الثابتة وقيمتها التخريدية، بالإضافة إلى إنها يمكنها التأثير في رقم الربح من خلال تغيير الطرق والسياسات المحاسبية مثل تغيير طريقة تسعير المخزون وطرق حساب الإهلاك (Sun and rath, 2012)، وإدارة الإفصاح المحاسبي من نقل بعض البنود من النفقات التشغيلية إلى بند النفقات الاستثنائية للتحكم في الأرباح المعلنة (McVay, 2006).

ثانياً: الثقة الإدارية الزائدة وإدارة الأرباح.

1- مفهوم الثقة الإدارية الزائدة:

وبمراجعة مفهوم الثقة الإدارية الزائدة وتأثيرها على القرارات المبنية على نتائج التقارير المالية. وجد أنه تم استخدام مصطلح " الثقة المفرطة " على نطاق واسع في أدب علم النفس منذ عام 1960. ثم بدأت تخصصات الاقتصاد والمالية في تطبيق هذا المفهوم لشرح السلوك غير العقلاني على ما يبدو في التسعينات وأوائل الألفية الثانية على التوالي (skala, 2008).

وتعددت التعريفات المتعلقة بالثقة الإدارية الزائدة فعرفها البعض علي أنها تفاعل من كلا العوامل المعرفية والنفسية للفرد، التي تدفعه إلى المبالغة والتفؤل بالأحداث الإيجابية والتقليل من شأن المخاطر (Zaher,2018; Hirshleifer et al.,2012) بحيث تكون ثقة الفرد في أدائه أكبر من أدائه الفعلي (Pailler et al., 2002) بمعنى أنها الفرق بين إيمان الشخص في قدرته الفعلية والذاتية (Nguyen, 2020)، النابعة من المبالغة وتعظيم الأشخاص لقدراتهم وخبراتهم ومعرفتهم ودقة معلوماتهم في تحقيق أفضل النتائج (Hsieh et al., 2014) بالإضافة إلي تحيزهم الكمل اتجاه أحكامهم بصرف النظر عن الرأي الجماعي عند اتخاذ القرار. وأشار (Weinstein, 1980) أن الأشخاص المتفائلين يعتقدون أن الأحداث الإيجابية من المرجح أن تحدث لهم أكثر من غيرهم، والعكس ينطبق على الأحداث السلبية.

وعرفها (Haynes et al., 2015) بأنها الجانب المظلم من جوانب القيادة، يؤدي إلى تفؤل غير واقعي وغير مبرر من قبل المديرين ويعرض المنشأة للمخاطر، وعرفها (محمد، 2020 ; سمعان وأحمد، 2020) بأنها في ظل حالة من عدم التأكد المحيطة بالقرارات، يبالغ المديرين في قدراتهم على اتخاذ القرارات والتحكم في المخاطر المرتبطة بها، لأن المديرين المفرطين في الثقة يعتبرون أنفسهم أكثر ذكاء مما هم عليه

في الواقع وأنهم يمتلكون معلومات عالية الجودة (Pompian,2007). ويعتبر التفاؤل إحدى صور الثقة الإدارية الزائدة يتمثل في المبالغة في التقديرات والتقليل من شأن المخاطر فحين تتمثل الثقة في المبالغة في قدرات الفرد (Heaton, 2002).

في ضوء ما سبق، ترى الباحثة أن الثقة الإدارية الزائدة هي ثقة لا أساس لها في قدرة ومعرفة الفرد، إنما هي ناتجة من تفاعل عوامل نفسية ومعرفية له، في ظل وجود حالة من عدم التأكد، تدفعه إلى المبالغة الإيجابية بشأن الأحداث المستقبلية المبنية على قراراته.

2- إدارة الأرباح كأحد آثار الثقة الإدارية الزائدة.

أشارت العديد من الدراسات إلى أن الخصائص السلوكية للمدير التنفيذي مثل الإفراط في الثقة تلعب دوراً هاماً في اتخاذ القرارات المتعلقة بسياسة الشركة مثل التمويل وتوزيعات الأرباح (skala, 2008). بحيث يظهر المدراء المفرطون في الثقة تحيزاً في الإسناد الذاتي أي إنهم يحصلون على الكثير من الائتمان عن طريق إسناد النجاح إلى قدرتهم الخاصة، بينما يرجعون الفشل إلى سوء الحظ (Gervais and Odean, 2001). لأن الأشخاص المتفائلين يعتقدون أن الأحداث الإيجابية من المرجح أن تحدث لهم أكثر من غيرهم، والعكس ينطبق على الأحداث السلبية (Weinstein, 1980). وأشار (Russo and Schoemaker, 1992) نتيجة اختبارهما عواقب الإفراط في الثقة لدى المديرين ورجال الأعمال في اتخاذ القرارات، إلى أن هناك أثراً سلبياً للثقة المفرطة على جودة القرارات التي يتخذها المديرون لأن الثقة الزائدة تقلل من القدرة على اتخاذ قرارات صائبة وتدفعهم إلى المبالغة في تقدير العوائد المستقبلية أو التدفقات النقدية من المشاريع أو الأصول الحالية (المبالغة في الأرباح) والتي تعتبر نوع من أنواع إدارة الأرباح، وهو ما يتفق مع كل (Hribar and Yang, 2010, Schrand and Zechman, 2012) في أن المديرين ذوو الثقة المفرطة يتخذون المزيد من خيارات زيادة الدخل ويميلون إلى إصدار توقعات أكثر تفاؤلاً تتطلب منهم إدارة الأرباح لتحقيق توقعاتهم. فحين أشار (Zaher, 2019) أن المديرين التنفيذيين ذوو الثقة المفرطة يقومون بإدارة الأرباح على أساس الاستحقاقات الاختيارية والأنشطة الحقيقية. وأن الثقة الإدارية الزائدة ترتبط ارتباطاً إيجابياً بنظم إدارة الأرباح على أساس الاستحقاقات (Chang et al., 2018).

وفي اتجاه مُغاير أشار (Hsieh et al., 2014) أنه بعد قانون (Sarbanes Oxley (SOX) انخفض ميل المديرين التنفيذيين المفرطين في الثقة إلى إدارة الربح، وقم (Chae and Ryu, 2016) دليلاً من كوريا علي العلاقة السالبة بين الثقة الإدارية الزائدة و إدارة الأنشطة الحقيقية، ومبررهما في ذلك أن معظم الشركات الكورية ملكية عائلية وتركز علي قيمة المنشأة طويلة الأجل، و يتجنبوا إدارة الأنشطة الحقيقية عندما يحولون إصلاح تدهور الأداء الناتج عن قراراتهم الخاطئة، والتي تم تكديدها بواسطة (Li and Hung, 2013) بأن العلاقة بين الثقة الإدارية الزائدة و إدارة الأرباح علاقة سالبة، بفعل تحكم الملكية العائلية.

يتضح مما سبق تباين الدراسات السابقة حول العلاقة بين الثقة الإدارية الزائدة وإدارة الأرباح وهو ما تحاول الدراسة الحالية تفسيره بعوامل أخرى قد يكون لها أثر على العلاقة محل الاهتمام فيما يلي.

ثالثاً: آليات المراقبة الخارجية.

آليات المراقبة الخارجية هي التي يمارسها أصحاب المصالح الخارجيين علي المنشآت، من خلال المكاتب والهيئات والمنظمات الخارجية المختصة في الرقابة و تحتاج الشركات إلي رقابة خارجية بجانب الرقابة الداخلية التي تمارسها أجهزة الإدارة والجمعية العامة للمساهمين ولجنة المراجعة، وذلك لاكتمال المهمة التي يمارسها مراقبون الداخلون لتحقيق الأهداف المرجوة، بحيث تتميز الرقابة الخارجية بأنها أكثر استقلالاً وحيادية مقارنة بالرقابة الداخلية (الر وأخرون، 2015)، كما أشار (Ahmed and Duellman, 2013) إلي أن آليات المراقبة الخارجية تحد من التأثير السلبي للثقة الإدارية الزائدة، وسوف نركز على (جودة المراجعة الخارجية – الملكية المؤسسية – تغطية المحللين الماليين).

1- جودة المراجعة الخارجية.

تعددت التعريفات المتعلقة بجودة المراجعة وذلك نتيجة تعدد الأطراف المهمة بمهنة المراجعة واختلاف وجهة نظر كل منهم (مشابط، 2020)، عرفت جودة المراجعة بأنها تقدير السوق لقدره المراجع في اكتشافه للتحريفات والأخطاء الموجودة في النظم المحاسبي للمنشأة التي يقوم بمراجعتها، وتعتبر من أوائل التعريفات المتعلقة بجودة المراجعة (De Angelo, 1981)، وعرفها (العطار و مروان، 2015) هي عملية تتم بواسطة شخص أو مجموعة من الأشخاص مستقلين عن المنشأة من حيث المظهر والحقيقة، لإبداء الرأي في مدي عدالة عرض القوائم المالية طبقاً للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها والمقبولة قبولاً

عاما، في ضوء معايير المراجعة المتعارف عليها، للتأكد من مدى خلوها من التحريفات التي قد تؤثر في عملية اتخاذ القرارات للمستخدمين.

2- الملكية المؤسسية:

عرفها (Nagata and Nguyen, 2017) بأنها نسبة الأسهم المملوكة من جانب المؤسسات وتشمل البنوك، شركات التأمين، صناديق الاستثمار، صناديق التقاعد والمعاشات واتحاد العاملين. وهي امتلاك مجموعة من المؤسسات أكبر عدد من الأسهم في شركة معينة وبالتالي يكون لديها تأثير كبير على السياسات المالية والإدارية فيها (الرشيدات، 2021). وأنها عبارة عن الوسط المالي الذي يقوم بالاستثمار بالنيابة عن الأطراف الأخرى من خلال امتلاك أسهم في العديد من الشركات (البنوك، صناديق الاستثمار، صناديق المعاشات وتتمتع بالقدرة والخبرة المرتفعة في الحصول على المعلومات وتشغيلها مقارنة بالأفراد (الفاقي، 2020).

3- تغطية المحللين الماليين:

عبارة عن عدد المحللين الماليين التابعين لأسهم شركات معينة من أجل إصدار التوصيات وتنبؤات عنها، وهوما يتفق مع تعريف (Hinze and Sump, 2019) بأن تغطية المحللين الماليين عبارة عن تركيز المحللين الذين يتابعون الشركة، وينشرون التقارير للتنبؤ بالأداء المستقبلي وتقديم التوصيات التي تساعد مستخدمي القوائم المالية في ترشيد قراراتهم، وهم مجموعة من المتخصصين المؤهلين يقومون بإجراء العديد من البحوث وتقديم العديد من المعلومات عن الشركات التي يتابعونها لكافة الفئات المستثمرين دخل السوق (Sanchez et al., 2020).

وتستنتج الباحثة مما سبق أن جودة المراجعة الخارجية والملكية المؤسسية وتغطية المحللين الماليين تعتبر من أهم الآليات التي يعتمد عليها المستخدمون في ترشيد قراراتهم المستقبلية، للحد من التحريفات الجوهرية لتصبح القوائم والتقارير المالية أكثر شفافية عن الوضع الحقيقي للمنشأة.

رابعاً: آليات المراقبة الخارجية ودورها المنظم في العلاقة بين الثقة الإدارية الزائدة وإدارة الأرباح.

1- دور جودة المراجعة الخارجية في الحد من آثار الثقة الإدارية الزائدة.

وباعتبار المراجعة الخارجية أحد أدوات المراقبة الخارجية، حيث تقوم باستعراض شمل للدفاتر والسجلات المحاسبية بالمنشأة، بواسطة موظفون لا ينتمون لهذه المنشأة (أحمد، 2017)، وأن المراجع الخارجي في

تخطيط واجباته يأخذ في تصوره الثقة الإدارية المفرطة للمدير التنفيذي، بحيث يتطلب معيار المراجعة الدولي (ISANO.315) المتعلق بتفهم طبيعة المنشأة وتقييم مخاطر المنشأة من مراجع الحسابات فهم خصائص أفراد إدارة الشركة كجزء من مخاطر تقييم مخاطر المراجعة (Flood, 2020) لتأثيرها علي عملية المراجعة، يقضي مراقب الحسابات وقت طويل وبشكل متكرر مع كل من المدير المالي والمدير التنفيذي، بما يمكنه من تقييم جودة الإدارة ومستوي الثقة لديهم سواء كانت معقولة أو مفرطة، ومن المرجح أن يأخذ مراقب الحسابات مستوي الثقة في اعتباره عند تقييم الالفة المقدمة منها (محمد، 2021)، وإنها ستزيد من مخاطر المراجعة، وبالتالي يعمل علي زيادة نطاق المراجعة (Duellman et al., 2015)، وهو ما يتفق مع ما يتطلبه الشك المهني لمراقب لحسابات عند تعامله مع المعلومات المالية المقدمة من الإدارة المفرطة الثقة علي إنها غير واقعية، لمبالغتها في التفاؤل بشأن العوائد المستقبلية للاستثمارات الحالية (Hribar and Yang, 2016) ومن ثم فإن البحث الحالي يقترح جودة المراجعة الخارجية كأحد المتغيرات المنظمة في هذا الشأن، وهو ما اختبره بالفعل إمبريقياً (Sutrisno, 2019) وإن كان قد توصل إلى أن حجم شركة المراجعة كأحد مقاييس الجودة هنا لا يؤثر علي العلاقة بين الثقة الإدارية الزائدة وإدارة الأرباح.

2- دور الملكية المؤسسية في الحد من آثار الثقة الإدارية الزائدة.

ويري (Heaton, 2002) أن الملكية المؤسسية تخفف من آثار الثقة المفرطة للمديرين التنفيذيين من خلال الحد من الاعتراف المبكر بالأرباح وحثهم علي سياسة التحفظ، وهذا يشير إلي أن مراقبة الملكية المؤسسية يمكن أن تخفف من العلاقة الموجبة بين الثقة الإدارية المفرطة وإدارة الأرباح؛ و تأثيرها علي القرارات الحيوية المتعلقة بالشركة كالقرارات المتعلقة بالاندماج والاستحواذ، وإدارة الأرباح، سلوكيات المخاطرة، وسياسات التحوط، وبشكل مباشر من خلال قدرتهم علي بيع أسهمهم مما يحتمل أن يؤدي إلي ضغوط سعرية، ويعطي إشارات سلبية للمستثمرين الآخرين وبالتالي تُخفف من الآثار السلبية للثقة المفرطة لدي المديرين التنفيذيين (Park and Chung, 2016) وهو ما يتفق مع (Park et al., 2019) في أن المستثمرين المؤسسين يمكنهم التدخل مباشرة وبطريقة أكثر سرعة من آليات الحوكمة الأخرى من خلال الاتصال المباشر بالمديرين التنفيذيين للحد من إدارة الأرباح، بالإضافة إلي أن مديري الشركات يتجنبوا إدارة الأرباح خوفاً من ارتفاع التكاليف المتمثلة من انخفاض أسعار أسهمهم بسبب بيع المستثمرين المؤسسين لأسهمهم في ظل وجود رقابة فعال من الملكية المؤسسية، فحين يري كل من (الفاقي،

2020: 2014, salehi et al.) أنه توجد وجهة نظر أخرى تؤل إلي أن توافر المعلومات مثل (عقود البيع طويلة الأجل وأنشطة البحوث والتطوير) والقدرات لدي المستثمرين المؤسسين قد تدفعهم إلي تحقيق مصالحهم الشخصية علي حساب أصحاب المصالح الآخرين، لتعاملهم علي أساس أنه تجار للمضاربة وليس ملاك للمنشأة.

3- دور تغطية المحللين الماليين في الحد من آثار الثقة الإدارية الزائدة.

كما يعتمد المستثمرون علي المحللين الماليين في توجيه سلوكهم، من خلال جمع ومعالجة وتفسير ونشر المعلومات حول الشؤون المالية للشركات والقرارات الاستراتيجية واتجاهات الصناعة، وذلك من خلال إصدار أحكام موجزة عن الشركات التي يتبعونها (Rao et al., 2001)، وتتضمن هذه الأحكام توصيات تتعلق بشراء بيع أو الاحتفاظ بالأوراق المالية (Ryan and Taffler, 2006)، وأشار (Degeorge et al., 2013) إلي أن الشركات التي يتابعها محللون ماليون أكثر تكون أقل تلاعباً بالأرباح من غيرها، فهم لديهم العديد من مهارات التحليل، الأمر الذي يجعلهم أداة رقابية هامة، كما أن هناك أدلة علي أن تأثير أداء الشركة علي معدل دوران المدير التنفيذي يكون كبير عندما يتتبع أداء الشركة عدد كبير من المحللين (Farrell and whidbee, 2003). كما أن المحللين الماليين يقومون بإصدار توصيات أقل وبشكل أبطئ للأسهم المرتبطة بالشركات التي تحتوي علي مديري تنفيذيين مفرطين في الثقة (Lin et al., 2019)، وأن هذه التوصيات تؤثر علي سمعة الشركة، وقدرتها علي زيادة رأسمالها، واستراتيجيتها المؤسسية مثل (استراتيجيات الاستحواذ، وسياسات التعويض)، بالإضافة إلي إنها تؤثر علي سمعة وأفاق الحياة الوظيفية لكبار المسؤولين التنفيذيين في الشركة (Kuperman and Gibson, 2003).

فهل فعلاً امبريقياً تتحقق صحة المزاعم النظرية السابقة بتأثير آليات المراقبة الخارجية علي العلاقة بين الثقة الإدارية الزائدة وإدارة الأرباح وهو ما ستخضعه الباحثة في القسم الثاني.

القسم الثاني: الدراسات السابقة.

1- دراسات سابقة واشتقاق فرضيات البحث.

أولاً: الدراسات التي تناولت العلاقة بين الثقة الإدارية الزائدة وإدارة الأرباح. هدف (Hsieh et al., 2014) إلي معرفة العلاقة بين الثقة الإدارية الزائدة وإدارة الأرباح علي أساس كل من الاستحقاقات والأنشطة الحقيقية، وذلك خلال الفترة من 1991-2009 علي عينة

من الشركات، وتوصلت إلى أن المديرين المفرطين في الثقة ينخفض ميلهم لإدارة الأرباح بكلا النوعين بعد تطبيق قانون Oxley. وهو ما يتفق مع دراسة (Chae and Ryu, 2016) التي هدفت هذه الدراسة الي معرفه العلاقة بين الثقة المفرطة للمديرين وإدارة الانشطة الحقيقية وذلك في الشركات المدرجة في بورصة Sarbanes كوريا للفترة من 2000 الي 2011، وتوصلت الي أن الثقة الادارية المفرطة ترتبط بعلاقة سلبية مع إدارة الانشطة الحقيقية، وبعبارة اخري لم يفضل مديرو الثقة المفرطة إدارة الأنشطة الحقيقية.

كما هدفت دراسة (Chang et al., 2018) إلى معرفة العلاقة بين الثقة الادارية الزائدة وإدارة الأرباح على أساس الاستحقاقات والانشطة الحقيقية، وذلك لعينة من 744 شركة عامة مدرجة بسوق الاوراق المالية في تايوان من الفترة من 2006 حتى 2012، باستخدام نموذج الانحدار، وتوصلت الدراسة إلى أن المديرين الذين لديهم ثقة ادارية زائدة، يميلون إلى استخدام كلا النوعين من إدارة الأرباح (الاستحقاقات، والانشطة الحقيقية) مقارنة مع المديرين الاقل ثقة ادارية. كما هدفت دراسة (Diyantyet al., 2018) الغرض من هذه الدراسة هو فحص ما اذا كان المدير التنفيذي ذو الثقة المفرطة يؤثر علي ادارة الانشطة الحقيقية بشكل مباشر، ويؤثر بشكل غير مباشر علي الاداء المستقبلي، ويتم قياس الثقة المفرطة لدي المدير التنفيذي بـ (قرارات الاستثمار - النفقات الرأسمالية - والكلمات التي تدل علي الثقة لدي المدير التنفيذي، وإدراك صورة المدير التنفيذي في التقرير) وذلك علي عينة من شركات التصنيع المدرجة في بورصة اندونيسيا، في الفترة من 2014 الي 2016، وتوصلت نتائج هذه الدراسة الي ان الثقة المفرطة للمدير التنفيذي لا تؤثر علي إدارة الأنشطة الحقيقية، وأن كل من ادارة الأرباح والثقة المفرطة تؤثر بالسلب علي الأداء المستقبلي للشركة، بالإضافة إلي عدم وجود علاقة وسيطة بين المدير التنفيذي المفرط في الثقة والاداء التشغيلي المستقبلي من خلال ادارة الانشطة الحقيقية.

دراسة (Zaher, 2019): هدفت هذه الدراسة الي معرفة أثر الإفراط في الثقة الادارية علي إدارة الأرباح علي أساس الاستحقاقات والانشطة الحقيقية، وتم قياس الإفراط في الثقة (بالنفقات الرأسمالية علي إجمالي الأصول للشركة)، وإدارة الأرباح علي أساس الاستحقاقات تم قياسها باستخدام نموذج (Jones) و إدارة الأرباح علي أساس الأنشطة الحقيقية باستخدام نموذج (Roychowdhury, 2006)، بحيث تم استخدام عينة مكونة من 125 شركة من الشركات المدرجة في بورصة الأوراق المالية المصرية خلال الفترة من

2012 إلى 2017، وتم المفاضلة بين أسلوبى إدارة الأرباح باستخدام نموذج (Zang, 2012) بعد تعديله من أجل أن يتلاءم مع البيئة المصرية ، وتشير نتائج هذه الدراسة إلى أن الإفراط في الثقة يؤثر بشكل ايجابي علي كل من إدارة الأرباح علي أساس الاستحقاقات وإدارة الأرباح الأنشطة الحقيقية، وأن المديرين المصريين يستخدمون كلا النوعين من ادارة الأرباح.

ثانياً: دراسات لتأصيل العلاقة بين آليات المراقبة الخارجية والثقة الإدارية الزائدة وإدارة الأرباح:

هدفت دراسة (Njah and Trabelsi, 2019) إلى بحث العلاقة بين كبار المستثمرين المؤسسين و الضغط لإدارة الأرباح المحيطة بعروض الأسهم، وتم قياس المستثمرين المؤسسين (بنسبة إجمالي الأسهم التي يمتلكها كل مستثمر مؤسسي يحتجز ما لا يقل عن 5% من رأس مال الشركة المصدرة)، باستخدام عينة من 130 شركة في البورصة الفرنسية SEO وهيئة بورصة الاوراق المالية AMF وذلك في الفترة من 2004 الي 2015، وتوصلت إلى أن المراقبة المؤسسية لها تأثير حوكمي في الحد من السلوك الانتهازي للإدارة الأرباح وتحسين جودة الأرباح.

وأشارت دراسة (Ali and Tauni, 2021) أيضاً إلى معرفة الأثر المنظم للمستثمرين المؤسسين على العلاقة بين الثقة الإدارية الزائدة ومخاطر الشركة المستقبلية، في بورصتي شنغهاي وشينز في الفترة من 2000 إلى 2017، واعتبرت أن المدير التنفيذي يكون مفرط في الثقة عندما تزيد الأرباح المتوقعة عن الأرباح الفعلية، وتوصلت إلى أن المستثمرين المؤسسين يلعبون دورهم الحوكمي في الحد الثقة الإدارية الزائدة على مستوى مخاطر الشركة. وهي ما تتفق مع (Zhu et al., 2021) التي هدفت إلى معرفة الدور الحوكمي للمستثمرين المؤسسين على تعويضات المديرين التنفيذيين المفرطة في الفترة من 2005 إلى 2015 على الشركات المدرجة في البورصة الصينية، وتوصلت إلى أن المستثمرين المؤسسين يلعبون دوراً حوكمياً هام في الحد من التعويضات المفرطة للمديرين التنفيذيين.

هدفت دراسة (Harahap, 2021) إلى معرفة أثر الملكية الإدارية والملكية المؤسسية، حجم الشركة، الرافعة المالية، الربحية، نمو المبيعات على إدارة الأرباح في شركات صناعية في بورصة (IDX) في الفترة من 2015 إلى 2019 وتوصلت إلى لا تؤثر الملكية المؤسسية على إدارة الأرباح. وهو ما يتفق مع (Jun and wang, 2021) التي هدفت إلى معرفة أثر الملكية المؤسسية على إدارة الأرباح من

وجهة نظر جديدة وتوصلت إلى أن الملكية المؤسسية لا تؤثر على إدارة الأرباح، بل يختار المؤسسون المستثمرون شركات ذات إدارة أرباح أقل عند اتخاذ قرارات الاستثمار.

وفي ذات الصدد هدفت دراسة (sutrisno, 2019) الي اختبار العلاقة المباشرة و الغير مباشرة بين ثقة المدير التنفيذي الزائدة وحجم المراجع الخارجي، وإدارة الأنشطة الحقيقية، ورأي المراجع الخارجي، على عينة من شركات تصنيع مدرجة في بورصة إنونيسيا للأوراق المالية في الفترة من 2014-2016، وتم قياس الثقة الإدارية الزائدة باستخدام (الإفراط في الاستثمار)، وحجم مكتب المراجعة باستخدام (متغير وهمي يساوي واحد إذا حجم مكتب المراجعة ينتمي ل Big4 وصفر خلاف ذلك)، وإدارة الأنشطة الحقيقية باستخدام نموذج (Rocychowdhury, 2006). وتشير النتائج إلى أن ثقة المدير التنفيذي المفرطة لها تأثير إيجابي على إدارة الأنشطة الحقيقية في حين أن إدارة الأنشطة الحقيقية ليس لها أي تأثير على رأي المراقب الخارجي. بالإضافة إلى ذلك توضح هذه الدراسة أيضا أن حجم شركة المراقبة الخارجية ليس له أي تأثير على العلاقة بين ثقة المدير التنفيذي الزائدة وإدارة الأنشطة الحقيقية، ومع ذلك توضح هذه الدراسة أن ثقة المدير التنفيذي المفرطة لها تأثير سلبي على رأي المراقب الخارجي. كما تبين أن إدارة الأنشطة الحقيقية لا توسط العلاقة بين مديري الثقة المفرطة ورأي المراقب.

كما هدفت دراسة (Sun and Liu, 2013) إلى معرفة ما إذا كان تخصص مراقب الحسابات يعزز فعالية حوكمة مجلس الإدارة في تقييد إدارة الأرباح باستخدام عينة من 108513 في الفترة من 1996 إلى عام 2010 وتوصلت إلى أن تخصص مراقب الحسابات يساهم في تفعيل حوكمة مجلس الإدارة، وهو ما اتفق مع (أم وعبد الله، 2013) الذي هدف إلى معرفة أثر التخصص المحاسبي للمراجع في الحد من الممارسات الانتهازية بحث عن المصارف السودانية، وتوصلت إلى أن وجود مراجع متخصص في نشاط العميل يحد من الممارسات الانتهازية للإدارة. وهو ما يتفق مع (Alghar, 2016) في أن المراجعين المتخصصين لديهم القدرة على اكتشاف الانحرافات والتشوهات الإدارية ولا يوجد تأثير للثقة الإدارية المفرطة على المراجعين المتخصصين.

كما هدفت دراسة (القضاة وآخرون، 2017) إلى اختبار أثر حجم مكتب المراجعة وفترة الاحتفاظ بالعمل في الحد من ممارسات ادارة الأرباح وذلك في قطاع الشركات الصناعية العامة الاردنية خلال الفترة من 2009- 2015، باستخدام عينة مقدارها 59 شركة صناعية، وتوصلت الدراسة الي وجود أثر

لحجم مكتب المراجعة في الحد من ممارسات ادارة الأرباح. وهو ما يتفق مع (Debnath et al., 2022) إلى أثر جودة المراجعة الخارجية (حجم مكتب المراجعة) على إدارة الأرباح الحقيقية في الشركات المدرجة في بourse بنغلادش في الفترة من 2000-2017 وتوصلت إلى حجم مكتب المراجعة يحد من إدارة الأنشطة الحقيقية.

كما هدفت دراسة (محمد، 2021) إلى معرفة الأثر المعدل لحجم مكتب المراجعة ودرجة تخصصه الصناعي علي العلاقة بين كلا من أتعاب المراجعة العدلية والغير العدلية والثقة الإدارية المفرطة علي دقة رأي مراقب الحسابات بشأن الاستمرارية، علي عينة من 64 شركة غير مالية مدرجة في البورصة المصرية في الفترة من 2015-2019، باستخدام نموذج الانحدار المتعدد اللوجستي الثنائي، وتوصلت إلى أنه لا يوجد تأثير لحجم مكتب المراجعة علي العلاقة بين الثقة الإدارية الزائدة و دقة رأي مراقب الحسابات بشأن الاستمرارية، فحين يحد التخصص الصناعي لمكتب المراجعة في الحد من التأثير السلبي لثقة الإدارية الزائدة علي دقة رأي مراقب الحسابات بشأن الاستمرارية.

وهدف دراسة (Chowdhury and Eliwa, 2021) إلى معرفة أثر حجم مكاتب المراجعة (Big4) علي الاستخدام الإداري للأنشطة الحقيقية حول الشركات البريطانية التي تحقق أرباح العام الماضي أو تفوقها، وذلك بعد اعتماد المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، من خلال فحص عينة من المملكة المتحدة الأمريكية تتكون من 4774 مشاهدة خلال الفترة من 2005-،2018 وتوصلت إلي أن وجود مكاتب المراجعة الكبار Big4 يرتبط بمستويات أعلي من إدارة الأنشطة الحقيقية عندما يكون هناك دافع قوي لدي الإدارة الأرباح التصاعدي علي وجه الخصوص، أي يفشل مكاتب المراجعة الكبار Big4 في اكتشاف الاستخدام الإداري للأنشطة الحقيقية بسبب النطاق المحدود والتوجيه غير الواضح في معايير المراجعة.

وكتأصيل لإدراج متغير تغطية المحللين كمتغير منظم، فقد استندت الباحثة هنا إلى العديد من الأدبيات التي أشارت إليه بأنه أحد المتغيرات الرقابية الهامة، انظر على سبيل المثال (Degeorge et al., 2013)؛ بل واعتبرها البعض أحد آليات الحوكمة في مراقبة الممارسات الانتهازية، انظر على سبيل المثال (Nouri and Abaoub, 2015; Irani and Oesch, 2016). وقد تمثل التغطية أحد المتغيرات المنظمة لتأثير الثقة الإدارية الزائدة - كأحد التحيزات السلوكية المعني بها البحث - بإدارة

الربح، بحكم دورها في الحد من الممارسات الانتهازية للمديرين التنفيذيين من ناحية، بل ومقدرتها على تحقيق المعلوماتية لممارساتهم من ناحية أخرى، فقد توصل (Sun et al., 2011) إلى معلوماتية تمهيد الدخل للشركات ذات تغطية المحللين العالية مقارنة بغيرها من الشركات، وأن تمهيد الدخل ينقل المعلومات الخاصة بكفاءة أكبر إلى المستثمرين عندما يتبع الشركات عدد أكبر من المحللين.

حيث هدفت دراسة (Latridis et al., 2022) إلى معرفة أثر تقلبات توصيات المحللين الماليين للشراء الأسهم، ودراسة إذا كان التلاعب بالأرباح والسلوكيات الانتهازية كالثقة الإدارية الزائدة تؤدي إلى تقلب هذه التوصيات، وتوصلت إلى أن التلاعب بالأرباح وخاصة عند اختلاف أداء الشركة عن التوقعات يصدر المحللون توصيات شراء أقل وكذلك عندما يكون المديرين التنفيذيين مفرطين في الثقة. ومن الدراسات التي استخدمت التغطية كمتغير منظم، دراسة (Du and Osmonbekov, 2020) وذلك كمتغير منظم في علاقة مصروفات الإعلان بقيمة الشركة، وتوصلت إلى أن التأثير المباشر للإعلان على قيمة الشركة سيكون أقوى للشركات التي لا يغطيها المحللون الماليون من تلك التي يتم تغطيتها، وكذلك دراسة (سمعان، 2020) وذلك كمتغير منظم لعلاقة الثقة الزائدة بتعديلات القوائم المالية، وإن كان توصلت لنفي ذلك التفاعل.

في ضوء نتائج الدراسات السابقة، تخلص الباحثة لما يلي:

- عدم استقرار الأدلة البحثية حول تأثير الثقة الإدارية الزائدة على إدارة الربح، الأمر الذي يجعل هذا التأثير مرهون بعوامل أخرى قد تكون منظمة له، وهو ما يعمل البحث الحالي على استكشافه.
- في ضوء النقطة السابقة، تبدو الحاجة ملحة للعمل على مراجعة طبيعة التأثير محل اهتمام، وتقديم الدراسة الحالية "تغطية المحللين، جودة المراجعة الخارجية، الملكية المؤسسية" كمتغيرات منظمة ومفسرة للتعارض في الدراسات السابقة، ولعل هذا ما يميزه عن باقي الدراسات.

في ضوء التقييم السابق، يتسنى للباحثة تأصيل الفرضيات الأخرى للبحث كما يلي:

- ف1: "لا يوجد تأثير لمراقبة الملكية المؤسسية على العلاقة بين الثقة الادارية الزائدة وادارة الأرباح في سوق الأوراق المالية المصرية".
- ف2: "لا يوجد تأثير لمراقبة المحللين الماليين على العلاقة بين الثقة الادارية الزائدة وادارة الأرباح في سوق الأوراق المالية المصرية".

ف3: "لا يوجد تأثير لجودة المراجعة الخارجية على العلاقة بين الثقة الادارية الزائدة وادارة الأرباح في سوق الأوراق المالية المصرية".

ثانياً: فترة الدراسة:

ستعتمد الباحثة عند اختبار فروض الدراسة على سلسلة زمنية تمتد من (2009-2019) ، كما تم الاستعانة بالفترة 2000 - 2019 في حساب إدارة الأرباح طبقاً لنموذج (JONES, 1991) في حالة عدم توافر شركات كافية في القطاع الواحد يتم الرجوع إلى سلسلة زمنية أطول، وكذلك في التدفقات النقدية التشغيلية لحساب الانحراف المعياري.

ثالثاً: مجتمع وعينة الدراسة:

يتمثل مجتمع الدراسة في الشركات المساهمة المصرية المتداولة أسهماً في هيئة الأوراق المالية، وتعتمد الباحثة علي حسب عينة مسيرة مع مراعاة التجانس بين الشركات وبلغت العينة المستخدمة (50) شركة لـ 11 عام من سنة 2009-2019، وتنتمي لـ 12 قطاع من بين 17 قطاع اقتصادي تتكون من بورصة الأوراق المالية المصرية، وذلك بواقع عدد (513) مشاهدة خلال فترة الدراسة ناتجة من (550-37 مشاهدات مفقودة) نتيجة عدم توافر بيانات لبعض المتغيرات في بعض السنوات.

نموذج الدراسة:

صيغة نموذج البحث

$$AEM_{it} = \beta_0 + \beta_1 Overcon_{it} + \beta_2 IO_{it} + \beta_3 AC_{it} + \beta_4 AQ_{it} + \beta_5 Overcon * IO_{it} + \beta_6 Overcon * AC_{it} + \beta_7 Overcon * AQ_{it} + \beta_8 Size_{it} + \beta_9 MTB_{it} + \beta_{10} Lev_{it} + \beta_{11} ROA_{it-1} + \beta_{12} CFO_{it} + \beta_{13} Earn_{it} + \epsilon_{it}$$

$$REM_{it} = \beta_0 + \beta_1 Overcon_{it} + \beta_2 IO_{it} + \beta_3 AC_{it} + \beta_4 AQ_{it} + \beta_5 Overcon * IO_{it} + \beta_6 Overcon * AC_{it} + \beta_7 Overcon * AQ_{it} + \beta_8 Size_{it} + \beta_9 MTB_{it} + \beta_{10} Lev_{it} + \beta_{11} ROA_{it-1} + \beta_{12} CFO_{it} + \beta_{13} Earn_{it} + \epsilon_{it}$$

دلالة النموذج: يهتم النموذجين باختبار أثرين، أولهما، الأثر الأساسي للثقة الإدارية الزائدة على إدارة الربح (الاستحقاقات وتمثل النموذج الأول- الأنشطة الحقيقية تمثل النموذج الثاني) ($\beta_1, \beta_2, \beta_3, \beta_4$)؛ ثانيهما: الأثر التفاعلي لاختبار بعض أثر المتغيرات المنظمة على علاقة الثقة الزائدة بارة الربح ($\beta_5: \beta_{13}$).

قياسها الإجرائي	المتغيرات		
تستخدم الباحثة نموذج (Jones) المعدل في دراسة، وهو من أكثر النماذج المستخدمة لقياس جودة الاستحقاقات، والتي عبر عنها بالانحراف المعياري للبواقي في معادلة الانحدار التالية <i>Dechow et al., 1995</i>	إدارة الأرباح بالاستحقاقات	AEM_{it}	التابع
$TACC/A_{it-1} = \beta_0 (1/A_{it-1}) + \beta_1 [(\Delta REV_{it} - \Delta REC_{it})/A_{it-1}] + \beta_2 (PPE_{it}/A_{it-1}) + \epsilon_{it}$			

<p>حيث: الاستحقاقات الإجمالية (TAC) = صافي الدخل قبل البنود غير العادية – التدفقات النقدية التشغيلية</p>			
<p>وتعبر عن ادارة الأرباح من خلال الانشطة الحقيقية ويتم قياسها باستخدام نموذج (Roychowdhury, 2006) ويتكون من ثلاثة نماذج:</p> <ul style="list-style-type: none"> النموذج الاول: لقياس ادارة الأرباح بالمبيعات. $CFO_{it} / A_{it-1} = \beta_0 + \beta_1 (1 / A_{it-1}) + \beta_2 (S_{it} / A_{it-1}) + \beta_3 (\Delta S_{it} / A_{it-1}) + \varepsilon_{it1}$ <ul style="list-style-type: none"> النموذج الثاني: لقياس ادارة الأرباح بالإنتاج $PRO_{it} / A_{it-1} = \beta_0 + \beta_1 (1 / A_{it-1}) + \beta_2 (S_{it} / A_{it-1}) + \beta_3 (\Delta S_{it} / A_{it-1}) + \varepsilon_{it2}$ <ul style="list-style-type: none"> النموذج الثالث: لقياس ادارة الأرباح باستخدام النفقات الاختيارية: $DISEXP_{it} / A_{it-1} = \beta_0 + \beta_1 (1 / A_{it-1}) + \beta_2 (S_{it} / A_{it-1}) + \varepsilon_{it3}$ <p>و ادارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية تتمثل في مجموع (ε it1+ ε it2+ ε it3)</p>	<p>ادارة بالأنشطة الحقيقية</p>	<p>REM_{it}</p>	
<p>قياس وهمي، بحيث يتم إعطاء القيمة (واحد) لو كانت نسبة النفقات الرأسمالية على اجمالي الأصول للشركة أكبر من الوسيط للعينة ككل في نفس، عطاء القيمة (صفر) بخلاف ذلك.</p>	<p>الثقة الإدارية الزائدة</p>	<p>Overcon</p>	<p>مستقل</p>
<p>يستخدم مقياسين الأول حجم مكتب المراجعة وهو متغير وهمي يأخذ القيمة واحد إذا كان مراقب الحسابات ينتمي إلى إحدى المكاتب الكبيرة (Big4) (Deloitte, KPMG- EY -PWC-). المقياس الثاني: التخصص القطاعي لمكتب المراجعة ويتم حسابه من خلال مرحلتين الأولى: الحصة السوقية لمكتب المراجعة من القطاع على اجمالي أصول نفس القطاع للعينة. المرحلة الثانية: يتم تصنيف مكتب المراجعة على أنه متخصص قطاعي ويأخذ القيمة (1) إذا كانت نسبة الحصة السوقية له من القطاع العينة أكبر من 20% وصفر خلاف ذلك (Miko and Kamardin, 2015).</p>	<p>جودة المراجعة الخارجية</p>	<p>AQ</p>	<p>منظم</p>
<p>نسبة ملكية المؤسسات (البنوك، شركات التأمين، صناديق الاستثمار، صناديق المعاشات... الخ) في أسهم الشركة (Park and Chung, 2016).</p>	<p>الملكية المؤسسية</p>	<p>IO</p>	
<p>اللوغاريتم الطبيعي لعدد المحللين الماليين التابعين للشركة</p>	<p>تغطية المحللين الماليين</p>	<p>AC</p>	
<p>اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأصول في نهاية السنة (Roychowdhury, 2006).</p>	<p>حجم الشركة</p>	<p>Size</p>	
<p>إجمالي الالتزامات/ إجمالي الأصول للشركة (Defond and Jiambaly, 1994).</p>	<p>الرافعة المالية</p>	<p>Lev</p>	
<p>صافي الربح / إجمالي الأصول في نهاية الفترة (kothari et al., 2005).</p>	<p>معدل العائد على الأصول</p>	<p>ROA</p>	<p>ضابط</p>
<p>القيمة السوقية لحقوق الملكية مقسوما على القيمة الدفترية لحقوق الملكية في نهاية الفترة (فودة، 2017).</p>	<p>القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية</p>	<p>MTB</p>	
<p>التدفقات النقدية من الانشطة التشغيلية خلال الفترة t على اجمالي الأصول في بداية السنة (Dechow et al., 1995).</p>	<p>التدفقات النقدية التشغيلية</p>	<p>CFO</p>	

الرمز	المعنى	الرمز	المعنى
TA _{it}	إجمالي الاستحقاقات للشركة خلال الفترة	A _{it-1}	إجمالي أصول الشركة في بداية الفترة.
ΔREV _{it}	التغير في إيرادات الشركة خلال الفترة	ε _{it}	الخطأ العشوائي
ΔREC _{it}	التغير في المدينين للشركة خلال الفترة.	Sales _{it}	المبيعات خلال الفترة
PPE _{it}	إجمالي الآلات والمعدات والتجهيزات للشركة في نهاية الفترة	ΔSales _{it}	مبيعات الفترة - مبيعات الفترة t-1.
Prod _{it}	إجمالي تكلفة الإنتاج في الفترة = تكلفة البضاعة المباعة + التغير في المخزون خلال الفترة	DISEXP _{IT}	النفقات الاختيارية في نهاية الفترة t.
B ₀	ثابت الانحدار	B1: β13	معاملات الانحدار

الإحصاءات الوصفية: توضح الباحثة في الجدول التالي بعض الإحصاءات الوصفية للمتغيرات المستخدمة.

جدول الإحصاءات الوصفية

متغيرات غير وهمية							
مقاييس التشتت			مقياس نزعة مركزية				
نوع المتغير	متغيرات الدراسة	عدد المشاهدات	المتوسط	الانحراف المعياري	الحد الأعلى	الحد الأدنى	المدي
متغير ضابط	حجم الشركة	550	20.41062	1.673332	25.16634	15.17123	9.99511
	الرافعة المالية	550	0.3701643	0.2250898	1.464309	0.004985	1.459324
	تقلبات التدفقات النقدية التشغيلية	549	0.0781352	0.1149635	2.120316	0	2.120316
	معدل العائد على الأصول	550	0.0615987	0.1302852	1.003179	-0.39308	1.396259
	القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية	544	1.418978	8.732223	179.4034	-65.655	245.0584
متغير منظم	تغطية المحللين الماليين	548	.3048062	.5601352	1.791759	0	2.890372
	الملكية المؤسسية	522	0.4657678	0.3181851	1	0	1
متغير تابع	إدارة الأرباح بالاستحقاقات	550	0.0836679	0.1959298	4.029094	0.00042	4.028674
	إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية	550	0.05604	0.087855	1.152504	0.0001433	1.1523607

وفي الجدول السابق يمكن ملاحظة ما يلي:

- تختلف عدد المشاهدات لبعض المتغيرات نتيجة لعدم توافر بيانات هذا المتغير في بعض السنوات.
- تقارب أحجام الشركات محل الدراسة، حيث بلغت أعلى قيمة لأحجام الشركات معبراً عنها باللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأصول (25.166)، بينما بلغت أدنى قيمة لها (15.171)، كما يلاحظ ارتفاع أحجام الشركات العينة حيث بلغ متوسط أحجام شركات العينة (20.411).
- ارتفاع نسبة الرافعة المالية لشركات العينة، حيث بلغ متوسط نسبة الرافعة المالية لشركات العينة (0.37)، وهذا يعني 37% من إجمالي أصول العينة يتم تمويلها بالديون والباقي يتم تمويله عن طريق الملكية، حيث سجلت أعلى قيمة لنسبة الرافعة المالية (1.464) وهي في شركة القاهرة للزيت والصابون سنة (2014,2015,2019) تجاوزت قيمة الديون قيمة حقوق الملكية لارتفاع نسبة الخسائر لهذه الأعوام، وأدنى قيمة لها (0.0049).
- وجود تقلبات في التدفقات النقدية التشغيلية بين شركات العينة، حيث بلغ متوسط تقلبات التدفقات النقدية التشغيلية ما قيمته (0.0781)، بينما بلغت أعلى قيمة لتقلبات التدفقات النقدية التشغيلية (2.1203)، وأدنى قيمة لها بلغت (0).
- تباين فرص نمو الشركات محل الدراسة، حيث بلغت أدنى قيمة لنسبة القيمة السوقية لحقوق الملكية إلى قيمتها الدفترية (-65.655) وهي في شركة الإسماعيلية مصر للدواجن سنة 2009 بلغت قيمة الدفترية لحقوق الملكية (-962811) لارتفاع قيمة الخسائر والخسائر المرحلة لهذه الأعوام عن الاحتياطي القانوني ورأس المال المصدر والقيمة السوقية لها 63213785، بينما بلغت أعلى قيمة (179.4043)، كما يلاحظ ارتفاع فرص النمو للشركات محل البحث، نظراً لارتفاع متوسط نسبة القيمة السوقية لحقوق الملكية إلى قيمتها الدفترية على مستوى شركات العينة حيث بلغت قيمته (8.7322)، الأمر الذي يترتب عليه ارتفاع حوافز الإدارة نحو ممارسة إدارة الأرباح.
- تباين معدل العائد على الأصول بين شركات العينة، حيث بلغت أعلى قيمة له (1.0032) على مستوى شركات العينة، بينما أدنى قيمة له بلغت (-0.3931)، فحين بلغ متوسطة (0.0616).
- يبلغ المدي في تغطية المحللين الماليين لشركات العينة مقاسه باللوغاريتم الطبيعي لعدد المحللين الماليين، حيث كان أعلى معدل تغطية هو 2.890372، بينما أدنى قيمة هي صفر، بانحراف

- معياري مقداره 5601352.، ليعني ذلك عدم تغطية بعض الشركات نهائياً من أي محلل مالي، كما بلغ متوسط تغطية المحللين الماليين لعينة البحث على مدى فترة الاختبار (304806). .
- بلغت قيمة متوسط الملكية المؤسسية لشركات عينة الدراسة (0.4658)، بينما بلغ الحد الأعلى للملكية المؤسسية (1) وهو قيمة مرتفعة جداً، والانحراف المعياري يبلغ (0.3182) ويدل على تفاوت نسبة الملكية المؤسسية بين شركات العينة.
 - وجود مدي واسع لقيم المتغير التابع (إدارة الأرباح من خلال الاستحقاقات، وإدارة الربح من خلال الأنشطة الحقيقية) بين شركات عينة الدراسة، ويتسع هذا المدي بالنسبة لإدارة الأرباح من خلال الاستحقاقات حيث بلغ (4.029)، وذلك مقارنة بإدارة الأرباح من خلال الأنشطة الحقيقية حيث بلغ (1.152).
 - ارتفاع ممارسات إدارة الأرباح من خلال الاستحقاقات مقارنة بالأنشطة الحقيقية؛ حيث بلغ متوسط القيمة المطلقة لإدارة الأرباح بالاستحقاقات (0.084)، بينما بلغ متوسط القيمة المطلقة لإدارة الأرباح بواسطة الأنشطة الحقيقية، وذلك على مستوى شركات العينة محل الدراسة خلال الفترة المختارة، وبالتالي تنخفض الدوافع نحو تطبيق ممارسة الأرباح من خلال الأنشطة الحقيقية.

جدول إحصاء وصفية للمتغيرات الوهمية

متغيرات وهمية			
النسبة	العدد	المتغير	
%46.91	258	1	المتخصص القطاعي
%53.09	292	0	
%39.27	216	1	
%60.73	334	0	حجم مكتب المراجعة
%50	275	1	
%50	275	0	الثقة الإدارية الزائدة
			متغير مستقل

ومن الجدول السابق يتضح ما يلي:

- تبلغ نسبة الشركات التي يتسم مديروها بالثقة الإدارية الزائدة حوالي 50%، وهو ما يعني حسب المؤشر المستخدم في القياس زيادة نسبة الإنفاق الرأسمالي إلى إجمالي الأصول عن قيمة الوسيط لعينة البحث.

- تبلغ نسبة شركات العينة التي تتم مراجعتها من قبل مكاتب المراجعة الكبار Big4 39.27% وهو ما يعطي احتمال بانخفاض جودة عمليات المراجعة في شركات العينة حسب متغير حجم مكتب المراجعة كمقياس لجودة المراجعة؛ وما أكدت عليه نسبة التخصص القطاعي كمقياس آخر لجودة المراجعة، حيث بلغت نسبة التخصص القطاعي للمراجعين القائمين على مراجعة شركات العينة محل الدراسة 46.91%.

ثانياً: مصفوفة الارتباطات الثنائية:

تساهم مصفوفة ارتباط بيرسون في توضيح طبيعة واتجاه العلاقة بين المتغيرات التي ينطوي عليها نموذج البحث الحالي، والكشف بشكل مبدئي عن مدى وجود مشكلة الازدواج الخطي؛ حيث ينبغي ألا تتعدى قيمة معامل الارتباط (0.8) (Gujarati, 2003) توضح مصفوفات الارتباط *Correlation matrix* التالية معاملات ومعنويات الارتباطات المختلفة لبيرسون بين جميع المتغيرات البحث، في الفترة من 2009-2019 كما يلي جدول الارتباط.

Over* A QB	Over* AQ s	Over* Ac	Over* I o	Over	AQb	AQs	REM	AEM	IO	Ac	MTB	ROA	CfO	lev	size	variab les
															1.0000	size
														1.0000	.1505	lev
													1.0000	-.0236	-.2166	CfO
												1.0000	.0567	-.2678	-.1487	ROA
											1.0000	-.0196	.0406	.1051	.0202	MTB
										1.0000	-.0085	.0194	-.0147	-.0205	.5758	Ac
									1.0000	.1152	.0382	.0125	-.1159	.1847	.3542	IO
								1.0000	-.0832	-.0296	.0342	-.0333	.7686	.0454	-.1483	AEM
							1.0000	.5570	-.0885	-.0276	.0729	.0041	.5959	.1013	-.1662	REM
						1.0000	-.0966	-.1221	.1277	.3890	-.0613	-.0798	-.1168	-.0672	.5021	AQs
					1.0000	.2662	-.0685	-.0504	.2416	.2299	.0485	-.0672	-.1063	.2178	.3760	ABQ
				1.0000	-.0298	-.0802	.0923	.0522	.0942	-.1049	.0253	.1894	.0737	.0189	-.1223	Over
			1.0000	.7196	-.0072	.0345	-.0079	-.0256	.5448	-.0469	.0321	.0863	-.0152	.0881	.0866	Over*Io
		1.0000	.2598	.3005	.0576	.2042	-.0029	.0021	.0561	.5068	.0024	.0800	.0451	.0032	.2510	Over*Ac
	1.0000	.4346	.4881	.5226	.1964	.5560	-.0133	-.0579	.1514	-.0081	-.0475	.0411	-.0065	-.0800	.2037	Over*AQs
1.0000	.5168	.2281	.3653	.4829	.6005	.1788	.0133	.0034	.0488	.1263	.0829	.0240	-.0133	.0193	.1049	Over*QB

- ثالثاً: نتائج تحليل الانحدار لفرضيات الدراسة.

تم الاعتماد على نماذج (PANEL DATA) لاختبار العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة، والتي تتناسب مع طبيعة بيانات الدراسة لاحتوائها على مجموعة من الشركات في عدة سنوات مختلفة، بهدف الوصول إلى أهم المتغيرات المؤثرة في المتغير التابع. وتوجد ثلاث نماذج يمكن أن تستخدم في بيانات (Panel DATA)، أول هذه النماذج هو النموذج التجميعي (POOLED OLS) وهذا النموذج يفترض التجانس بين وحدات القطاع المستعرض (الشركات) وداخلها ويتجاهل جميع التأثيرات الفردي (Individual specific effects) ثانيًا، نموذج التأثيرات الثابتة (FE) أو OLS مع المتغيرات الوهمية التي تفترض عدم التجانس بين وداخل وحدات القطاع المستعرض (الشركات) ويأخذ في اعتباره الاختلافات الفردية بين وحدات القطاع المستعرض (الشركات). ثالثًا، نموذج التأثيرات العشوائية (RE) والذي تم تقديره باستخدام طريقة المربعات الصغرى المعممة (GLS). كما أنها تفترض عدم التجانس مثل FE ولكنها تختلف عن FE من خلال معالجة التأثيرات الخاصة بكل وحدة من وحدات القطاع المستعرض (الشركات) على أنها عشوائية وغير مرتبطة بالمتغيرات المستقلة، وتعتبرها جزء من مكونات الخطأ العشوائي، (de Jager, 2008 and Park, 2011) وتم الاعتماد على أفضل تلك النماذج ملائمة لطبيعة البيانات وذلك للحصول على نتائج أقل تحيزاً وأكثر ثباتاً، وتم استخدام برنامج (STATA) إصدار (12) واستخراج نتائج الدراسة. وقد تم في البداية إجراء مقارنة بين النماذج المختلفة ل (Panel Data) لاختيار أفضل هذه النماذج لتحليل الانحدار وذلك بإجراء العديد من الاختبارات باستخدام برنامج STATA على النحو التالي:

الاختبار	الهدف منه	اسم النموذج	قيمه الاختبار	P-value	النموذج الأنسب
Hausman test	To choose between RE and FE	Jones	20.66	.1106	RE
		Real	21.27	.0949	FE
the joint significance F-test	To choose between Pooled OLS and RE	Jones	75.13	.0000	RE
		Real	179.50	.0000	RE
	To choose between Pooled OLS and FE	Jones	6.43	.0000	RE
		Real	7.03	.0000	FE

ويتضح من الجدول السابق اختبار Hausman Test كان غير معنوي مما يدل على أفضلية نموذج Random effect عن نموذج Fixed effect، في نموذج Jones حيث كان قيمة معنوية الاختبار (Sig) تعادل (0.1106)، وكان معنوي في نموذج Real مما علي أفضلية Fixed effect على نموذج Random effect حيث كان قيمة معنوية الاختبار (Sig) تعادل (0.0949)، وكذلك أوضح اختبار The Joint Significance F- Test أفضلية نموذج Random effect عن نموذج Pooled حيث كان قيمة معنوية الاختبار (Sig) تعادل (0.0000). أوضح اختبار The Joint Significance F- Test أفضلية نموذج Fixed effect عن نموذج Pooled حيث كان قيمة معنوية الاختبار (Sig) تعادل (0.0000).

3-1 التحقق من شروط النموذج

وتعمد النماذج الثلاث على طريقة المربعات الصغرى. والتي تتطلب مجموعه من الافتراضات حتى نحصل على تقديرات جيدة ولذلك قامت الباحثة بدراسة أهم مشاكل القياس التي يمكن أن تترتب على تخلف بعض الافتراضات الخاصة بنموذج الانحدار الخطى وهي:

- مشكلة اعتدالية الأخطاء العشوائية Normality.

قامت الباحثة بالتحقق من فرض هام من فروض تطبيق طريقة المربعات الصغرى المستخدمة في التقدير ألا وهو أن تتبع الأخطاء العشوائية لنماذج الانحدار المقدر التوزيع الطبيعي، وللتحقق من هذا الفرض تم استخدام اختبار Shapiro-wilk، ولوحظ ان الفرض غير متحقق وأن الأخطاء العشوائية لا تتبع التوزيع الطبيعي حيث كانت قيمة ($p\text{-value} < 0.5$) في جميع نماذج الدراسة، وبالتالي فقدت طريقة المربعات الصغرى اهم شرط من شروط استخدامها، ولحل هذه المشكلة قامت الباحثة باستخدام اسلوب Winsorizing لتحويل القيم الشاذة الى اقرب قيم مقبولة ومن ثم اختبارها باستخدام طريقة المربعات الصغرى كما فيدرسه (Veprauskaite and Adams, 2007; Larker et al., 2013)، ويبين جدول (نتائج اختبار Shapiro-wilk).

اختبار Shapiro-wilk لاختبار مشكلة التوزيع الطبيعي.

Normality	Shapiro-Wilk test		
	p-value	Z	model
NO	.0000	10.139	Real
NO	.000	12.395	Accruals

- مشكلة الازدواج الخطي **Multicollinearity**.

يقصد بالازدواج الخطى وجود ارتباط مؤثر ما بين المتغيرات المستقلة بعضها البعض، وتم التحقق من مدى وقوع النماذج المقدرة في مشكلة الازدواج الخطى من خلال قياس معامل التضخم "VIF"، ولوحظ ان جميع قيم معاملات التضخم "VIF" لمتغيرات نماذج الانحدار لم تتجاوز 10، حيث بلغت اقصى قيمة لمعامل التضخم في النماذج المقدرة (5.62)، وهو ما يعنى عدم وقوع نماذج الدراسة المقدرة في هذه المشكلة من مشاكل القياس.

مشكلة اختلاف التباينات **Heteroscedasticity**.

للتحقق من صحة فرض ثبات التباينات، قامت الباحثة باستخدام اختبار Cook-Weisberg، White، وبحسابهما تبين عدم تحقق هذا الشرط ايضا في نماذج الدراسة، حيث كانت قيمة ($P\text{-Value} < 0.5$)، ولحل هذه المشكلة قامت الباحثة بتطبيق اسلوب (Robust Standard Error)، والذي يصحح الاخطاء المعيارية من أثر مشكلتي عدم ثبات التباينات والارتباط الذاتي (Hoechle, 2007; Holzacker et al., 2015)، ويبين جدول نتائج اختبار White.

Heteroscedasticity	test		Real	Accruals
	Breusch-pagan	Chi ² value	82.30	96.93
prob		.0000	.0000	
White test	Chi ² value	201.19	173.42	
	prob	.0000	.0000	

مشكلة الارتباط الذاتي بين الأخطاء Autocorrelation:

تعتبر من أخطر أهم المشاكل التي تواجه الباحث في تقدير نماذج الانحدار والتي لو وقع فيها النموذج لا نستطيع الاعتماد علي نتائجه وهي تنشأ عن طريق وجود علاقة ارتباطية بين أخطاء نموذج الانحدار، وقد قامت الباحثة باستخدام اختبار (Wooldridge) للكشف عن مدى وقوع النموذج في مشكلة الارتباط الذاتي بين الأخطاء أم لا، وبحسابه توصلت الباحثة من هذا الاختبار إلي أنه توجد مشكلة ارتباط تسلسلي بين الأخطاء في متغيرات الدراسة في النموذج حيث كانت قيمة (P-Value = 0.0003)، (P-Value = 0.3143)، Accruals, Real وهي بذلك اصغر من مستوى المعنوية 5% وبالتالي فإن هذا النموذج يعانى من هذه المشكلة ولحل هذه المشكلة قامت الباحثة بتطبيق أسلوب (Robust Standard Error).

نتائج تحليل الانحدار المتعدد للعلاقة بين، وقد اظهرت نتائج تحليل الانحدار الموضحة بالجدول معنوية الانحدار الخطى بين وهو ما يستدل عليه من دلالة اختبار (F) حيث كانت قيمة اختبار (F) مساوية ودالتهما - كما في الجدولين وهو اقل من مستوى الدلالة المطلوب في العلوم الاجتماعية (5%) . كذلك اظهرت نتائج تحليل الانحدار المتعدد الموضحة بالجدول أن قيمة معامل التحديد (R^2) تعادل (0.2540)، (0.0776) وهو ما يعنى أن المتغيرات المفسرة في معادلة الانحدار تفسر (25%) في نموذج الاستحقاقات، وتفسر (8%) في نموذج إدارة الأرباح باستخدام الأنشطة الحقيقية تقريبا من التباين في المتغير التابع. تظهر كذلك نتائج اختبار معامل تضخم التباين (VIF) أن جميع متغيرات النموذج تقع في الحدود الطبيعية، حيث كانت أكبر قيمة لهذا المعامل (1.10) مما يعنى أن البيانات لا تعاني من مشكلة الازدواج الخطى بين المتغيرات.

جدول إدارة الأرباح بالاستحقاقات

Variables		coefficient	Robust std. errs.	Z		95% conf. interval	
التصنيف	الرمز			value	P > z	Lower	Upper
ثابت	CONS	.0796782	.0559865	1.42	.155	-.0300533	.1894097
مستقل	OVERCON	.0094079	.0135606	.69	.488	-.0171705	.035982
منظم	IO	-.0087522	.0174415	-.50	.616	-.0429368	.0254325
	AC	-.0024048	.0063449	-.38	.705	-.148404	.0100309
	AQS	-.0012903	.0089224	-.14	.885	-.0187779	.0161973
	AQ _B	.0098296	.011469	.86	.391	-.0126493	.0323086
تفاعلي	OVER* IO	.0116126	.0217765	.53	.594	-.0310685	.0542938
	OVER* AC	.0073906	.0152283	.49	.627	-.0224564	.0372376
	OVER* AQS	-.0244505	.0125228	-1.95	.051	-.0489946	-.0000937
	OVER* AQ _B	.005288	.0130557	.41	.685	-.0203007	.0308768
ضابط	SIZE	-.0032116	.0028293	-1.14	.256	-.0087569	.0023338
	LEV	.0451569	.0215332	2.10	.036	.0029526	.0873611
	CFO	.5539831	.0844854	6.56	.000	.3883948	.7195715
	ROA	-.0874175	.068155	-1.28	.200	-.2209989	.0461639
	MTB	.002203	.0044562	.49	.612	-.006531	.0109371
F- TEST معنوية النموذج				R ² = .2539			
F value= 153.56		P – Value= .0000					

جدول إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية

Variables		coefficient	Robust std. err.	T		95% conf. interval	
التصنيف	الرمز			value	P >t	Lower	Upper
ثابت	CONS	.2860169	.2168042	1.32	.193	-.1496674	.7217012
مستقل	OVERCON	.0148982	.0111044	1.34	.186	-.0074169	.0372134
منظم	IO	.0080898	.0280636	.29	.774	-.0483061	.0644857
	AC	.0161255	.0070209	2.30	.026	-.0020165	.0302346
	AQS	.0178488	.0068132	2.62	.012	.0041571	.0315405
	AQ _B	-.0027121	.0070813	-.38	.703	-.0169424	.0115183
تفاعلي	OVER* IO	.0002851	.0173191	.02	.987	-.034519	.0350892
	OVER* AC	-.0047233	.0092279	-.51	.611	-.0232675	.013821
	OVER* AQS	-.0124642	.0122388	-1.02	.313	-.0370591	.0121307
	OVER* AQ _B	-.020896	.0116646	-1.79	.079	-.0443369	.0025449
ضابط	SIZE	-.0132589	.010975	-1.21	.233	-.0353141	.0087962
	LEV	.0309998	.0221078	1.40	.167	-.0134275	.0754271
	CFO	.1344812	.0810114	1.66	.103	-.0283173	.2972797
	ROA	-.0060371	.0724997	.08	.934	-.1396565	.1517308
	MTB	-.0024366	.0047865	-.51	.613	-.0120555	.007123
F- TEST معنوية النموذج				R ² = .0790			
Fvalue=2.91		P – Value= .0029					

في ضوء النتائج الإحصائية السابقة يتسنى للباحثة مناقشة مضامينها كما يلي.

أولاً: تفسير عدم تفاعل الثقة الإدارية الزائدة والملكية المؤسسية في الحد من إدارة الأرباح.

في ضوء توصل الباحثة لعدم معنوية تأثير الملكية المؤسسية على علاقة الثقة الإدارية الزائدة بإدارة الأرباح في السوق المصرية (P-value=.594) في نموذج إدارة الأرباح بالاستحقاقات، (P-

value=.987) في نموذج إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية فإن ذلك كان دافعا للباحثة للنظر في الأثر الأساسي للملكية المؤسسية على إدارة الأرباح (الأنشطة الحقيقية، الاستحقاقات) والذي من خلاله اتضح عدم معنوية التأثير (P-value=.616) في نموذج الاستحقاقات، (P-value=.774) في نموذج الأنشطة الحقيقية، وهو ما تفسره الباحثة بعدم مقدرة متغير الملكية المؤسسية علي أداء دورها الرقابي علي ممارسات المديرين التنفيذيين، ومن ثم فإن تأثير الثقة الإدارية على إدارة الأرباح (الأنشطة الحقيقية، الاستحقاقات) في السوق المصرية غير مرهون بوجود الملكية المؤسسية لشركاتهم، وهو ما وضحه (الفقي، 2020، 2014، salehi et al.) أنه توجد وجهة نظر أخرى تؤل إلي أن توافر المعلومات مثل (عقود البيع طويلة الأجل وأنشطة البحوث والتطوير) والقدرات لدي المستثمرين المؤسسين قد تدفعهم إلي تحقيق مصالحهم الشخصية علي حساب أصحاب المصالح الآخرين، لتعاملهم علي أساس أنه تجار للمضاربة وليس ملاك للمنشأة وهي ما اتفقت مع (Harahap, 2021) الذي توصل إلي أن الملكية المؤسسية لا تؤثر علي إدارة الأرباح في بورصة (IDX) في الفترة من 2015-2019، وهو ما فسره كل من (Jun and Wang, 2021) في محاولة معرفة أثر الملكية المؤسسية علي إدارة الأرباح من وجهة نظر جديدة وتوصلت إلي أن الملكية المؤسسية لا تؤثر علي إدارة الأرباح بل يختار المديرون المؤسسون المستثمرون شركات ذات إدارة أرباح أقل عند اتخاذ قرارات الاستثمار.

ثانيا: تفسير عدم تفاعل الثقة الإدارية الزائدة وتغطية المحللين الماليين في الحد من الأرباح.

في ضوء توصل الباحثة لعدم معنوية تأثير تغطية المحللين الماليين على علاقة الثقة الإدارية الزائدة بإدارة الأرباح في السوق المصرية (P-value=.627) في نموذج إدارة الأرباح بالاستحقاقات، (P-value=.611) في نموذج إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية. فإن ذلك كان دافعا للباحثة للنظر في الأثر الأساسي للتغطية على إدارة الأرباح (الأنشطة الحقيقية، الاستحقاقات) والذي من خلاله اتضح عدم معنوية التأثير (P-value=.705) في نموذج الاستحقاقات، وهو ما تفسره الباحثة بعدم مقدرة متغير التغطية في البيئة المصرية علي أداء دورها الرقابي على ممارسات المديرين التنفيذيين، ومن ثم فإن تأثير الثقة الإدارية على إدارة الأرباح (الاستحقاقات) وهي نتيجة تتفق مع (سمعان، 2020) والتي

اختبرت المتغيرات المنظمة لعلاقة الثقة الإدارية الزائدة بتعديلات القوائم المالية وتوصلت لعدم فاعلية التغطية كمتغير منظم رقابي علي العلاقة بين الثقة الإدارية الزائدة وإدارة الأرباح.

○ في ضوء عدم معنوية تأثير التفاعل المشار إليه (التغطية*الثقة الإدارية) على إدارة الأرباح، وعدم وجود أرجحية على المستوي الإجرائي تحسم الدور الحقيقي للتغطية، فان الباحثة تشير لاتجاه مختلف بأن إدارة الأرباح قد تكون محدد هاما في جذب المحللين الماليين للشركات، ليصبح تفضيل المحللين الماليين تغطية للشركات ذات إدارة الأرباح أقل من أجل زيادة دقة تنبؤاتهم.

○ رغم عدم مقدرة التغطية على أداء الدور الرقابي على ممارسات المديرين التنفيذيين في البيئة المصرية إلا أن هذا لا يتنافى مع أهمية المحللين الماليين ودورهم في أداء الوساطة في السوق المصرية.

ثالثاً: تفسير تفاعل الثقة الإدارية الزائدة والتخصص القطاعي لمكتب المراجعة في الحد من إدارة الأرباح.

في ضوء ما توصلت إليه الباحثة إحصائياً من معنوية تأثير التخصص القطاعي لمكتب المراجعة علي علاقة الثقة الإدارية الزائدة بإدارة الأرباح (الاستحقاقات) ($P\text{-value}=.051$)، فإن ذلك يعني فعالية التخصص القطاعي لمكتب المراجعة في التحكم في ممارسات المديرين التنفيذيين، وفي الحد من تحيزاتهم السلوكية، وتتفق مع (Sun and liu., 2013) في أن التخصص القطاعي لمكتب المراجعة يساعد في الحد من الممارسات الانتهازية للإدارة، لما يتوافر لديهم من قدرات علي اكتشاف الانحرافات والتشويهات (Alghar, 2016)، بالإضافة إلي الحد من التأثير السلبي لثقة الإدارة الزائدة على دقة رأى مراقب الحسابات بشأن الاستمرارية(محمد، 2021) وأن القوائم المالية للمنشآت التي يتم مراجعتها بواسطة مراجعين متخصصين تكون أعلي في مستوي الجودة من القوائم التي يتم مراجعتها بواسطة مراجعين غير متخصصين (BALSEM ET AL., 2003)، وهو ما يتفق مع (BURNETT ET AL., 2012; RUSMIN, 2010) بأن ارتفاع التخصص القطاعي للمراجع يحد من إدارة الأرباح، وإمام المراجع المتخصص بقطاع معين بأساليب إدارة الأرباح شائعة الاستخدام و تقديرات المحاسبية المعقولة بواسطة الإدارة (آدم وعبدالله، 2013).

رابعاً: تفسير تفاعل الثقة الإدارية الزائدة وحجم مكتب المراجعة في الحد من إدارة الأرباح.

في ضوء ما توصلت إليه الباحثة إحصائياً من معنوية تأثير حجم مكتب المراجعة علي علاقة الثقة الإدارية الزائدة بإدارة الأرباح (الأنشطة الحقيقية) ($P\text{-value}=0.079$) فإن ذلك يعني فعالية حجم مكتب المراجعة في التحكم في ممارسات المديرين التنفيذيين، وفي الحد من تحيزاتهم السلوكية المتعلقة بإدارة الأرباح الحقيقية، باعتبار أن المراجع الخارجي في تخطيط واجباته يأخذ في تصوره الثقة الإدارية المفرطة للمدير التنفيذي، بحيث يتطلب معيار المراجعة الدولي (ISANO.315) المتعلق بنفهم طبيعة المنشأة وتقييم مخاطر المنشأة من مراجع الحسابات فهم خصائص أفراد إدارة الشركة كجزء من مخاطر تقييم مخاطر المراجعة (Flood, 2020) لتأثيرها علي عملية المراجعة، وحيثاً اكدت دراسة (Miko and Kamardin, 2015) أن منشآت المراجعة الكبرى (Big4) لديها قدرة لتوفير جودة المراجعة لأن لديها عدد كبير من العملاء، ولديها الكثير من الموارد والتكنولوجيا، ولديها المراجعين المرشدين بشكل جيد علي أعمال المراجعة، وأكد كل من (Rusmin, 2010, Inaamet al., 2012, Okolieet al, 2013) أن إدارة الأرباح تكون اقل بكثير في الشركات التي تستعين بمكاتب المراجعة الكبرى (Big4) مقارنة بالشركات التي تستخدم مكاتب أخرى، حيث أشار (Debnath et al., 2022) أن حجم مكتب المراجعة يحد من إدارة الأنشطة الحقيقية وأن كان عكس ما توصل إليه (Sutrisno, 2019) في أن حجم مكتب المراجعة ليس له أي تأثير علي العلاقة بين ثقة المدير التنفيذي وإدارة الأنشطة الحقيقية. كما توصلت الباحثة لعدم معنوية حجم مكتب المراجعة في التأثير على العلاقة بين الثقة الإدارية الزائدة وإدارة الأرباح بالاستحقاقات ($P\text{-value}=0.680$).

الخلاصة والنتائج.

- تناولت الباحثة في هذه الدراسة اختبار أثر آليات المراقبة الخارجية على العلاقة بين الثقة الإدارية الزائدة وإدارة الأرباح، وذلك بالتطبيق على الشركات المسجلة في سوق الأوراق المالية المصرية، وقد تم اختبار عينة من الشركات مكونة من 50 شركة بعدد 513 مشاهدة موزعة على 13 قطاع اقتصادي مختلف، وذلك خلال الفترة (2009-2019) لنموذج الدراسة.

- ناقشت الباحثة الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة بالإضافة إلى ذلك تناولت عرض نتائج تحليل الانحدار التي تم التوصل إليها من أجل اختبار فروض الدراسة واستخلاص النتائج التالية.
- قبول الفرض القائل لا يوجد تأثير لمراقبة الملكية المؤسسية على العلاقة بين الثقة الإدارية الزائدة وإدارة الأرباح في سوق الأوراق المالية المصرية.
- قبول الفرض القائل لا يوجد تأثير لمراقبة تغطية المحللين الماليين على العلاقة بين الثقة الإدارية الزائدة وإدارة الأرباح في سوق الأوراق المالية المصرية.
- رفض الفرض القائل لا يوجد تأثير لمراقبة لتخصص القطاعي لمكتب المراجعة على العلاقة بين الثقة الإدارية الزائدة وإدارة الأرباح بالاستحقاقات في سوق الأوراق المالية المصرية.
- قبول الفرض القائل لا يوجد تأثير لمراقبة لتخصص القطاعي لمكتب المراجعة على العلاقة بين الثقة الإدارية الزائدة وإدارة الأرباح والأنشطة الحقيقية في سوق الأوراق المالية المصرية.
- رفض الفرض القائل لا يوجد تأثير لمراقبة حجم مكتب المراجعة على العلاقة بين الثقة الإدارية الزائدة وإدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية في سوق الأوراق المالية المصرية.
- قبول الفرض القائل لا يوجد تأثير لمراقبة حجم مكتب المراجعة على العلاقة بين الثقة الإدارية الزائدة وإدارة الأرباح بالاستحقاقات في سوق الأوراق المالية المصرية.
- في ضوء ما سبق تلخص الباحثة إلى أن تأثير الثقة الإدارية الزائدة على إدارة الأرباح بكلا نوعيها (الاستحقاقات) يتوقف على التخصص القطاعي لحجم مكتب المراجعة، فحين يتوقف تأثير الثقة الإدارية الزائدة بإدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية فقط دون إدارة الأرباح بالاستحقاقات على حجم مكتب المراجعة، وعدم فاعلية كلا من الملكية المؤسسية وتغطية المحللين على تلك العلاقة.

التوصيات المستقبلية:

- دراسة أثر آليات الرقابة الداخلية على العلاقة بين الثقة الإدارية الزائدة وإدارة الأرباح.
- أثر الإفصاح الاختياري على العلاقة بين الثقة الإدارية الزائدة وإدارة الربح.
- أثر المسؤولية الاجتماعية على الثقة الإدارية الزائدة.

المراجع

أولاً: المراجع العربية:

- أحمد، وجدان على. 2017. دور المراجعة الخارجية في تحسين أداء المؤسسة . مجلة العلوم الادارية والاقتصادية. كلية الاقتصاد والعلوم الادارية. جامعة عدن: 87- 143.
- آدم، صالح حامد محمد علي، عبد الرحمن عبد الله عبد الرحمن عبد الله. 2013. دور التخصص القطاعي للمراجع الخارجي في الحد من أساليب المحاسبة الإبداعية: بحث عن المصارف السودانية. مجلة البحوث التجارية المعاصرة. كلية تجارة. جامعة سوهاج. 27(2): 169-207.
- الرشيدات. فارس مازن. 2021. العلاقة بين الملكية المؤسسية والسياسات المالية للشركات الصناعية المساهمة العامة والمدرجة في سوق عمان المالي. جامعة الشرق الأوسط. رسالة ماجستير منشورة.
- العطار، حسن عبد الحميد، جمال علي سعد مروان. 2016. مبادئ وأصول المراجعة. كلية التجارة. جامعة الزقازيق.
- القضاة، ليث أكرم مفلح، الهروط يوسف علي خلف، حميدات محمد محمود أحمد، 2017، " أثر حجم مكتب التدقيق وفترة الاحتفاظ بالعميل في الحد من ممارسة ادارة الأرباح: دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية المساهمة المدرجة في بورصة عمان- الأردن"، مجلة العلوم الادارية والاقتصادية، جامعة القصيم- كلية الاقتصاد والادارة، 10(2)، ص 171-205.
- حسين، علاء علي أحمد. 2015. قياس وتفسير العلاقة بين ممارسات ادارة الأرباح وجودة الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية للشركات المتداول أسهمها في سوق الأوراق المالية المصرية: دراسة تطبيقية. مجلة الفكر المحاسبي. كلية تجارة. قسم المحاسبة والمراجعة. جامعة عين شمس 19(1): 237-313.
- حماد، طارق عبدالعال. 2006. تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار ومنح الائتمان. مصر. دار الجامعية. الجامعة الاسلامية (غزة): 42.
- سمعان، أحمد محمد شاكر حسن، هيام فكري أحمد أحمد. 2020. تحليل أنماط سلوك التكلفة في فترات الازمات والاستقرار: هل هناك تأثير للثقة الادارية الزائدة؟ مجلة الاسكندرية للبحوث المحاسبية. 4 (2): 2-82.

- سمعان، جهاد محمد شاكر حسن. 2018. أثر تغطية المحللين الماليين للشركات علي جودة الأرباح المحاسبية في سوق الاوراق المالية المصري: دراسة امبريقية. رسالة ماجستير غير منشورة. كلية تجارة. جامعة الزقازيق.
- عبد الفتاح، محمد عبد الفتاح محمد. 2017. إطار مقترح لتحقيق موضوعية تقرير مراقب الحسابات في ضوء ممارسات ادارة الأرباح – دراسة ميدانية. مجلة الفكر المحاسبي. جامعة عين شمس. قسم المحاسبة والمراجعة. كلية تجارة، 191-272.
- مشابط، نعمة حرب. 2020. أثر جودة المراجعة الخارجية علي سلامة رأي مراقب الحسابات بشأن الاستمرارية: دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية المسجلة بالبورصة المصرية، مجلة الاسكندرية للبحوث المحاسبية، قسم المحاسبة والمراجعة، 4(2)، ص 1-59.
- محمد، عبد الله حسين يونس. 2021. أثر أتعاب المراجعة والثقة الإدارية المفرطة علي دقة رأي مراقب الحسابات بشأن الاستمرارية: دليل من الشركات المقيدة بالبورصة المصرية. مجلة الفكر المحاسبي. كلية التجارة. جامعة قناة السويس 25(1):548-599.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

- Ahmed, A. S., and S. Duellman .2013. Managerial overconfidence and accounting conservatism. Journal of Accounting Research. 51.
- Ail, Z. and Tauni, M.Z., 2021. CEO overconfidence and future firm risk in China: the moderating role of institutional investors. Chinese Management Studies 15(5): 1057-1084.
- Alghar, M. H., 2016. An investigation into the relationship between the managerial overconfidence and using industry specialist auditor in the firms listed in Tehran stock exchange. Journal of Financial Accounting Knowledge 2(4). :71-88.
- Armstrong, C.S., W. Gauy, and J. Weber, 2010, “The role of information and financial reporting in corporate governance and contracting”, Journal of Accounting and Economics 50. 19-224.
- Balsam, S., Krishnan, J. and Yang, J. S. 2003. Auditor industry specialization and earnings quality. Auditing Journal of practice and theory. 22: 71-97.

- Beuselinck, C., Cascino, S., Deloof, M., and Vanstraelen, A. 2019. Earnings management within multinational corporations. *The Accounting Review* 94(4).45-76.
- Burnett, B. M., Cripe, B. M. and Martin, G. W. 2012 .Audit Quality and the Trade-Off between Accretive Stock Repurchases and Accrual-Based Earnings Management. *The Accounting Review*. Vol. 87(6):1861-1884.
- Chae, S.D., and Ryu, H.Y. 2016. Managerial overconfidence and real earnings management: Evidence from Korea. *international information in stitute (tokyo). Information*. 19(11A): 5065.
- Chang, S.L., Hwang, L.D., Li, C.A. and Jhow, C.T. 2018. Managerial overconfidence and earnings management. *international journal of organizational innovation (online)*. 10(3):189-205.
- Chen, J., Ding, R. Hou, W. and Johan, S. 2016. Do Financial Analysts Perform a Monitoring Role in China? Evidence From Modified Audit Opinions. *Journal of Accounting, Finance and Business Studies* 52 (3): 473-500.
- Cheng, Q., J, Lee, and T, Shevlin. 2015 .internal governance and real earnings management .*The Accounting Review*78(4):931-955.
- Chowdhury, S. and Eliwa, y. 2021. The impact of audit quality on real earnings management in the uk context. *International journal of accounting and information management* 29(3):1834-7649.
- De Angelo, L., 1981. Auditor size and Audit Quality. *Journal of Accounting and Economics* 3(3): 183-199.
- Dechow, P. M., Sloan, R. G. and Sweeney, A. P. 1995. Detecting earnings management. *The Accounting Review* 70(2):193-225.
- Degeorge, F., Ding, Y., Jeanjean, T. and stolowy, H. 2013. Coverage, Earnings management of financial Development: An international study. *Journal of accounting and public policy* 32(1): 1-25.
- Debnath, N., Chowdury, S.P and Khan, S. 2022. The Impact of audit quality on real

- earnings management evidence from Bangladesh. *International Journal of Disclosure and Governance* 19(2): 1-14.
- Duellman, S., Hurwitz, H. and Sun, Y. 2015. Managerial Overconfidence and Audit Fees. *Journal Contemp Acceconit* (2): 148-165.
- Fields, T., Ly, T. S and Vincent, L. 2001. Empirical Research on Accounting Choice. *Journal of Accounting and Economics* 31(3).P: 260- 289.
- Gentry, R. and Shen, W.2012. The impact of performance relative to analyst forecasts and analyst coverage on firm R&D intensity *Strategic management journal*. 34(1):121-130.
- Gervais, S. and Odean,T. 2001.Learning to be overconfident *Review of Financial Studies*.14(1), 1–27.
- Habib, A. and Hossain, M. 2013. CEO/CFO characteristics and financial reporting quality: A review *journal homepage* (25):88-100 www.elsevier.com/locate/racreg.
- Harahap, S. H. 2021. Analysis of the impact of Managerial ownership, institutional ownership, firm size, Leverage, Porfitability and sales Growth Toward Earnings management in manufacturing companies listed on IDX in the 2015-2019 Period. *International Journal of Research publicaions* 69(1):
- Haynes, K. T., Hitt, M. A., and Campbell, J. T. 2015. The dark side of leadership: Towards a mid- range theory of hubris and greed in entrepreneurial contexts. *Journal of management studies* 52(4): 479-505.
- Heaton, J. B. 2002. Managerial Optimism and corporate finance. *Financial Management*. 31: 33-45.
- Hirshleifer, D. Low, A. and Teoh, S. 2012. Are Overconfident CEOs Better Innovators? *The Journal of Finance* 67(4): 1457-1498.
- Hsieh, T.S., Bedard, D.C. and Johnstone, K.M. 2014. CEO overconfidence and earnings management during shifting regulatory regimes. *Journal of Business finance and Accounting*. 41(9-10): 1243-1268.

- Hinze, A. K. and Sump, F. 2019. Corporate social responsibility and financial analysts: A review of the literature. *Sustainability Accounting Management and Policy Journal* 10(1):183-207.
- Irani, R.M. and Oesch, D. 2016. Analyst Coverage and Real Earnings Management: Quasi-Experimental Evidence. *Journal of Financial and Quantitative Analysis (JFQA)* 51 (2): 589-627.
- Jun, w., and Wang, Q. 2021. Influence or performance? A New Look at institutional ownership and Earnings management. *Businesses* 1: 151-167. 10.3390/businesses1030012.
- Jones, J, J., 1991. Earnings management during import relief investigations. *Journal of Accounting Research*. 29(2): 193- 228.
- Johnson, E.N., Kuhn, J.R., Apostolu, B. and Hassell, J.M. 2013. Auditor Perceptions of Client Narcissism as A Fraud Attitude Risk Factor. *Auditing a Journal of Practice & Theory* 32(1): 203-219.
- Khatri, I. 2023. The role of analyst coverage and value-relevance of energy efficiency. *Review of Accounting and Finance*. 22 (2): 249-265.
- Kuperman, J. and Gibson, F. 2003. computer physician order entry: benefits, costs, and issues. *Annals of internal medicine* 139: 31-39.
- Lai, S, M., and Liu, C, L. 2018. management characteristics and corporate investment efficiency. *Aisa – pacific Journal of Accounting and Economics* 25(3-4): 295-312.
- Li, L.C. and Hung, D.H. 2013. The moderating effects of family control on the relation between managerial overconfidence and earnings management. *Review of pacific Basin financial markets and policies*. 16(2).
- Lin, M.C. Ho, P.H. and Chin, H.L. 2019. Effects of managerial overconfidence on analyst recommendations. *Review of Quantitative finance and Accounting* 53: 73-99.
- Latridis, G. E. Georgoula, E and Toksoz, T. 2022. An investigation of how volatile

- financial analyst recommendation may affect management behaviour and financial reporting quality. *International Journal of Banking, Accounting, and Finance* 13(1).
- Manner, M.H. 2010. The Impact of CEO Characteristics on Corporate Social Performance. *Journal of Business Ethics* 93: 53–72.
- Mc Vay, S. 2006. Earnings Management Using Classification shifting an examination of core earnings and special items. *The Accounting Review* 81(30): 501- 531.
- Mei, f., Ge, w., Luo, S. and Shevlin, T. 2011. Why do CEOs become involved in materid accounting manipulations? *Journal of Accounting and Economics* 51(1-2): 21-36.
- Nagata, K. and Nguyen, P. 2017. Ownership Structure and Disclosure quality: Evidence from management forecasts revisions in Japan. *Journal of Accounting and Public Policy*. 36(6).451-467.
- Nguyen, D. V., Dang, D. Q., Pham, G. H., and DO, D. K. 2020. Influence of Overconfidence and Cash Flow on Investment in Vietnam. *The Journal of Asian Finance, Economics and Business* 7(2). 99-106.
- Njah, M. and Trabelsi, R. 2019. Large institutional investors and the pressure to manage earnings management surrounding seasoned equity offerings. *International Journal of Law and Management* 61(2) :402-420.
- Nouri, Y. Abaoub, E. (2015) Earnings Managements and Analyst Coverage Changes AROUND IFRS Implementation: Evidence from France. *International Journal of Business and Finance Research*. 9 (3):83-94.
- Pallier, G., Wilkinson, R., Danthiir, V., Kleitman, S., Knezevic, G., Stankov, L., and Roberts, R. D., 2002. The role of individual differences in the accuracy of confidence judgments. *Journal of General Psychology* 129(3): 257-299.
- Park, D., and Chung, C.Y. 2017. CEO overconfidence leadership Ethics, and institutional investors. sustainability, [https:// doi.org / 10.3390 /](https://doi.org/10.3390/)

su9010014.9(1):14.

- Park, J., Sani, J. Shroff, N. and White, H. 2019. Disclosure incentives when competing firms have common ownership. *Journal of Accounting and Economics* 67(2): 387-415.
- Pompian, M. 2007. Behavioral finance and wealth management – how to build optimal portfolios that account for investment biases. *Financial markets and portfolio management* 21(4): 491-492.
- Rao, H. Greve, H. and Davis, G. 2001. fool's gold: social proof in the initiation and abandonment of coverage by wall street analysts. *Administrative science Quarterly* 46(3) :502- 526.
- Roychowdhury, S. 2006. earnings management theory and real activities manipulation. *Journal of Accounting and economics*44: 2-31.
- Rusmin, R. 2010. Auditor quality and earnings management singaporen evidence. *management Auditing Journal* 25(7). 618- 638.
- Russo, J. E and Schoemaker. P. J., 1992. Managing overconfidence. *Sloan Management Review* 33(2):7-17.
- Ryan, P. and Taffler, R. 2006. Do brokerages houses add value? The market impact in UK sells side analyst recommendation changes. *The British Accounting Review* 38(4): 371- 386.
- Salehi, H., Rezaie, H. and Ansari, F. 2014. Corporate governance and information asymmetry. *Management Science Letters*. 4(8): 1829-1836.
- Salehi, M. Bayaz, M. L. D. Hassanpour, S. and Hossein, T. 2020. The effect of managerial overconfidene on the conditional conservation and real earnings management. *Journal of Islamic Accounting and Business research* 11(3): 708-720.
- Sanchez, T. m. G., Hussain, N. Khan, S. A. Ferrero, D. M. 2020. Markets punish or Reward Corporate Social Responsibility Decoup ling? *Journal Business and Society* 60(6):1431-1467.

- Schipper, K., 1989. Commentary on earnings management. *Accounting Horizons*. p: 91-102.
- Schrand, C. M. and Zechman, S. L. 2012. Executive overconfidence and the slippery slope to financial misreporting. *Journal of Accounting and economics* 53(1-2): 311-329.
- Skala, D. 2008. Overconfidence in psychology and finance-An interdisciplinary literature review. *Bank iKredyt*: 33–50 .
- Sun, J. 2011. The Effect of Analyst Coverage on the Informativeness of Income Smoothing. *International Journal of Accounting* 46(3): 333-349, <http://scholar.uwindsor.ca/odettepub/24>.
- Sutrisno, P. 2019. CEO overconfidence, audit, firm size, real earnings management and audit opinion. *Academy Of Accounting and Financial Studies Journal*. 23(1):13.
- Sun, I., and S, Rath, 2012. Pre- managed Earnings Benchmarks and Earnings Management of Australian Firms. *Australasian Accounting Business and finance Journal* 6(1). P: 29-56.
- Sun, J. and Liu, G. 2013. Auditor industry specialization board governance, and Earnings management. *Managerial Auditing Journal* 28(1): 45-64.
- Weinstein, N. D., 1980. Unrealistic optimism about future life events. *Journal of Personality and Social Psychology* 39(5) :806–820.
- Yu, F. 2008. Analyst coverage and earnings management. *Journal of Financial Economics* 88: 245-271.
- Zaher, A. M., 2018. The Effect of Managerial Overconfidence on Accruals- Based and Real- Activities Earnings Management Evidence from Egypt. *Academy of Accounting and Financial Studies Journal* (23).
- Zhu, S., Huang, H. and Bradford, W., 2021. The governance role of institutional investors in management compensation: evidence from China. *Accounting and Finance*.

Abstract

The current study aimed to test the impact of external monitoring mechanisms on the relationship between managerial overconfidence and earnings management. This is for a sample consists of 50 companies registered in the Egyptian stock market during the period 2009-2019 with 513 observations. Earnings management "the dependent variable" was measured by discretionary accruals using modified Jones (1995) model and management of real earnings estimated by (Roychowdhury, 2006) model. Managerial overconfidence "the independent variable" was measured using a dummy variable takes the value (One) if the ratio of capital expenditures over the company's total assets is greater than the mean for the sample as a whole in the same year, and value (0) otherwise. The external monitoring mechanisms "moderators" were measured as follows; the quality of the audit was measured by the audit firm size and the sectoral specialization of the audit firm, the financial analysts' coverage was measured by the number of financial analysts following the company, and institutional ownership was measured by institutions ownership in the company's shares. Using the multiple regression models, the results showed a significant impact of the audit firm's sectoral specialization on the relationship between managerial overconfidence and earnings management of accruals. Whereas there is a significant impact of the audit firm size on the relationship between managerial overconfidence and earnings management of real activities not the earnings management of accruals, while there is no impact from both financial analysts' coverage and institutional ownership on the relationship between managerial overconfidence and earnings management.

Key terms: external monitoring mechanisms, Managerial Overconfidence, Real Earnings Management, Accruals Earnings Management, Financial analysts' coverage, institutional ownership.